جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الاردني: حالة الأردن للفترة (1980-2009)

The impact of Government Expenditures on Jordanian Economy: for the period (1980-2009)

إعداد الطالبة
نور صلاح شطناوي

إشراف
الأستاذ الدكتور : سعيد الحلاق

حقل التخصص – الاقتصاد

2011

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الاردني: للفترة (1980-2009)

The impact of Government Expenditures on Jordanian Economy: for the period (1980-2009)

اعداد

نور صلاح محمد شطناوي
بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك 2005م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

وافق عليها

سعيد الحلاق..رئيسا
أستاذ في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك

أنور القرعان..عضوا
استاذ مشارك في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك

زياد زريقات..عضوا
استاذ مساعد في قسم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الاطروحة

2011-12-19 م

الإهداء

الى ...

والدي الغاليين ..

اخوتي واخواتي ..

زوجي العزيز ....

شكر وتقدير

بعد أن احمد الله الذي اعانني على اتمام رسالتي، اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الأستاذ الدكتور سعيد الحلاق، لإشرافه ومتابعته المستمرة والذي أثمر في تحقيق هذا الجهد المتواضع، كما وأتقدم من أعضاء لجنة المناقشة الدكتور أنور القرعان والدكتور زياد زريقات بالشكر والعرفان على جهودهم المعطاءة التي أضافت الى هذا الجهد.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

قائمة الجداول

الجدول **الصفحة**

الملخص باللغة العربية

شطناوي، نور صلاح. أثر الانفاق الحكومي على الاقتصاد الاردني: حالة الاردن (1980-2009). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.2011 (المشرف: أ. د. سعيد الحلاق).

هدفت هذه الرسالة الى تحليل وبيان اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية - النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية - والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، بالاضافة الى بيان العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والبطالة والتضخم للفترة (1980-2009). ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، باستخدام مجموعة من أساليب القياس الاحصائي منها: اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية، واختبار تحليل التكامل المشترك،واختبار جرانجر للسببية. ولقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين النفقات الحكومية الحقيقية (الجارية والرأسمالية) والناتج المحلي الاجمالي. ووجود علاقة موجبة بين النفقات الجارية والتضخم، ووجود علاقة سالبة بين النفقات الرأسمالية والبطالة.

وقد أوصت الدراسة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية بين كل من النفقات الحكومية (الجارية والرأسمالية) والناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة، عند إعداد الموازنات الحكومية القادمة. والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في النفقات الحكومية والتي تلعب دورا مهما في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، والبطالة.

الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

المقدمة

برزت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية تلجأ إليها الكثير من الدول وبالذات النامية منها لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، كالفقر والبطالة وتناميها مع تراجع النمو الاقتصادي بسبب اولا شح الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وثانيا غياب الدور الفاعل للقطاع الخاص ومساهمته الى جانب القطاع الحكومي في تشجيع النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات هيكلية في كافة بنى الاقتصاد الوطني ليساعد على استغلال الموارد المتاحة بما يتلائم مع واقع الاقتصاد الوطني. من هنا تحملت الدولة العبء الاكبر في تنمية كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، بالرغم من تراجع هذا الدور في السنوات الاخيرة وبالذات مع بدء العديد من الدول النامية ومنها الاردن بتطبيق برامج التحول الاقتصادي والتحرر المالي والفكري على خصخصة القطاع العام واعطاء القطاع الخاص دورا ملموسا في التنمية الاقتصادية لاعتبارات كثيرة ترتبط بقدرة القطاع الخاص على ادارة العمليات الانتاجية بكفاءة اكثر من القطاع الحكومي. ومع ذلك فإن التحرر والتحول نحو اقتصاديات السوق لم يلغي بأي حال من الاحوال دور الدولة او تدخلها في الاقتصاد الوطني، مع العلم بأن التدخل المفرط للدول في النظام المالي في سنوات ما قبل التحرر المالي أدى الى إحداث خلل هيكلي في ترقية الاقتصاد الوطني.

إن التحول الاقتصادي في الوقت الحاضر أعاد دور الدولة الى العمل ضمن اطار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) والذي يقتصر فيها دور الدولة على توفير الخدمات العامة اللازمة لقيام المجتمع، مثل الامن والدفاع وبعض الاعمال العامة وبقاء تدخلها في النشاط الاقتصادي محدودا

لما لتدخل الدول في ذلك النشاط من أثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتوزيعها في المجتمع، لتحقيق التوازن بين كافة قطاعات الاقتصاد الوطني. فالخلل في هيكل الاقتصاد الوطني يؤدي الى تدني مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لافراد المجتمع، والى ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم.

وبرغم من محاولات الاردن الجادة لدمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بمنظماته، كمنظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، والذي استلزم بالاساس تحرر النظام المالي واسواق راس المال ،وخصخصة القطاع العام، إلا ان التحديات التي فرضتها العولمة واجراءات التحرر على الاقتصاد الاردني قد تكون اكبر بكثير من ما هو متوقع خصوصا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان حماية الدولة للقطاع الخاص لفترات طويلة قد ساهمت في تدني مستوى التطور والابداع لمؤسسات هذا القطاع، وبالتالي تدني القدرة التنافسية لديه امام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الاموال الى السوق المحلي دون ضوابط او قيود، مما يستلزم الابقاء على الدور الفاعل للدولة في الاقتصاد الوطني من خلال سياساتها الاقتصادية المالية والنقدية وعلى الاقل الى حين التأكد من قدرة القطاع الخاص من لعب الدور الوطني في تنمية الاقتصاد.

لكن السؤال الاكثر أهمية هو ما مدى فعالية السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة مثل السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهدافها في تشجيع النمو الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية كالبطالة والتضخم.

مشكلة الدراسة :

تنبع مشكلة هذه الدراسة من الاختلاف في النظرة الى النفقات الحكومية كأداة من ادوات السياسة المالية وأثرها في تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني مما يساهم في دفع عجلة الانتاج

وخلق فرص عمل تحد من مشكلة البطالة وبالتالي زيادة معدل دخل الفرد، الا أن فعالية هذه السياسات لا زالت محل السائل وخصوصا في الدول النامية منها، اذ ترتبط بالواقع الاقتصادي ومستوى التطور للدول التي تتبع هذه السياسات، وتختلف بإختلاف الأنظمة والمدارس المالية الإقتصادية. وعليه فإن العلاقة السببية بين كل من النفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم تتباين وتختلف حسب الهياكل الإقتصادية للدول، والمعطيات السياسية وغيرها من العوامل.

ولتأسيس العلاقة بين النفقات الحكومية- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية- من جهة والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم من جهة اخرى، يجب فحص هذه العلاقة في المدى القصير، وكذلك في المدى البعيد. حيث أن الأهمية في تمييز هذين التأثيرين -قصير وبعيد المدى- تظهر لسببين وهما: تأثيراتهما المعاكسة على الاقتصاد. كما أن التأثير بعيد المدى متأصل في السياسة المالية العامة. بمعنى آخر، هناك "وقت بين عمل هذه السياسة وتأثيرها في الاقتصاد" (Mankiw, 1994).

وعليه تكمن مشكلة هذه الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين النفقات الحكومية- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية- والنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة في الواقع الأردني، وبالتالي تحديد أثر كل من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية على هذه المتغيرات في الأردن في المدى القصير والبعيد.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها موضوع ذا اهمية بالنسبة للاقتصاد الاردني في ظل تنامي مشكلتي الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم وتدني مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي،

وذلك لدور النفقات الحكومية باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وأثر ذلك على حجم الانتاج الكلي واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بالشكل الذي يتلائم مع اهداف السياسة المالية، كما تعود أهمية هذه الدراسة للفترة الزمنية التي تناولتها، وهي فترة ضمت السنوات التي تلت تطبيق الاردن لبرامج التصحيح الاقتصادي والتحرر المالي كخطوة أساسية للتحول الى اقتصاديات السوق الحر وخصخصة القطاع الحكومي، ومن المفترض ان يؤدي التحرر المالي وتحرر سوق رأس المال الى التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى الكفاءة والفاعلية في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، لمساهمة اجراءات التحرر في الحد من معوقات الحصول على التمويل اللازم وبتكاليف منخفضة وبالشكل الذي يساهم في زيادة حدة المنافسة والسيولة في السوق المحلي وسوق رأس المال، وأخيرا عدم وجود دراسات عملية لتحليل أثر النفقات الحكومية بشقيها الجارية والرأسمالية لمرحلة ما بعد التحرر المالي وخصخصة القطاع الحكومي وتراجع مساهمة هذا القطاع في النشاط الحكومي.

أهداف الدراسة :

تعتبر النفقات الحكومية من ادوات السياسة المالية الهامة. وعليه تهدف هذه الدراسة الى تحليل وبيان اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية- والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، بالاضافة الى بيان العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والبطالة والتضخم، وبشكل خاص ستهدف الدراسة :

- اولا : بيان طبيعة العلاقة التي تربط النفقات الجارية بالاقتصاد الأردني (الناتج المحلي الاجمالي ومعدلي البطالة والتضخم) في المدى القصير والبعيد في الأردن؟

- ثانيا : طبيعة العلاقة التي تربط النفقات الرأسمالية بالاقتصاد الاردني (الناتج المحلي الاجمالي ومعدلي البطالة والتضخم) في المدى القصير والبعيد في الأردن؟
- ثالثا : بيان اتجاه العلاقة بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية من جهة والناتج المحلي الإجمالي ومعدلي البطالة والتضخم من جهة اخرى.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الاولى: "هنالك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين النفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن".

الفرضية الثانية: "هنالك علاقة سببية ذات دلالة احصائية بين النفقات الحكومية ومعدلي البطالة والتضخم في الأردن".

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام العديد من نماذج التحليل الاحصائي التي تتلائم وطبيعة بيانات الدراسة ، اذ تستخدم هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1980-2009).

ولغايات جمع البيانات لتقدير معادلات الانحدار تم الاعتماد على النشرات والتقاريرالاحصائية الصادرة عن البنك المركزي الاردني، ووزارة المالية الاردنية، ودائرة الاحصاءات العامة لمتغيرات الدراسة : النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة والتضخم .

الا ان هذا النوع من البيانات قد يتسم بعدم السكون (Non-stationary) مما يجعل نتائج التقدير مضللة، الامر الذي يتطلب اجراء ما يلزم لضمان استقرارها، حيث استخدمت الباحثة الاختبارات الملائمة للتأكد من مدى ملائمة بيانات الدراسة لاساليب التحليل الاحصائي المستخدمة في تقدير معادلات الدراسة. ولاختبار ما اذا كانت بيانات السلاسل الزمنية ساكنة ام

لا، استخدمت الباحثة اختبار ديكي – فولر الموسع (Augment Dickey-Fuller) لتأكد من وجود او عدم وجود جذر الوحدة (Unit root)، على اساس فرضية العدم (H0) في أن I(1) ، مقابل الفرضية البديلة (H1) في أن I(0) . ويتم قبول أو رفض فرضية العدم بمقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية (الحرجة) ، فإذا كانت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحسوبة ترفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تدل على سكون السلاسل الزمنية وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج التقدير لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تفسير النتائج، اما اذا كانت القيمة الجدولية اقل من المحسوبة نقبل فرضية العدم وعليه فإن السلاسل الزمنية لا تكون ساكنة ، ولا تحمل نتائج التقدير اي تفسيرات اقتصادية ذات معنى يمكن من خلاله تبرير نتائج الدراسة. وفي هذه الحالة لابد من اعادة فحص البيانات على اساس الفرق الاول (First difference) لتقييم المتغيرات المشمولة بالدراسة . فإذا وجد بأن هذه السلاسل الزمنية ساكنة كان لابد من اختبار تحليل التكامل المشترك (Cointegration analysis) لمتغيرات الدراسة والذي يهدف للتنبؤ بطبيعة العلاقة بينها في الاجل الطويل.

وأخيرا نستخدام اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality) لاختبار طبيعة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة .وسيتم تناول هذه الاختبارات بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

محتويات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة بالاضافة الى هذا الفصل ثلاثة فصول اخرى، ولقد عرض هذا الفصل الاطار العام للدراسة متضمنا مشكلة واهمية الدراسة، وكذلك اهدافها وفرضياتها وجزء من منهجيتها، بينما يتناول الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة والذي يتضمن نبذة عن النفقات العامة من حيث مفهومها، قواعدها، محدداتها، نموها واسباب زيادتها. كما يتضمن توضيح

لمفهوم كل من : النمو الاقتصادي، التضخم ، والبطالة وعلاقتها بالانفاق العام. بالاضافة الى تحليل لتطور حجم النفقات العامة في الاردن خلال فترة الدراسة والوقوف على الاتجاهات العامة التي سلكتها.

اما الفصل الثالث فيتضمن الدراسات السابقة (العربية والاجنبية) التي ناقشت موضوع الدراسة او المواضيع المرتبطة بها. في حين يتضمن الفصل الرابع التحليل القياسي لطبيعة العلاقة بين الانفاق العام (الجاري والرأسمالي) من جهة والناتج المحلي الاجمالي ، والبطالة، والتضخم من جهة اخرى. وتقديم ايجاز لأبرز النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

2-1 المقدمة

برزت أهمية السياسة المالية في الوقت الحاضر بشكل واضح وفي كافة الدول، وذلك نتيجة لأتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي وبالشكل الذي يتحقق معه اندماج السياسية المالية في إطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها. وبحيث تحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها ، وبرغم التباين في هذه الأهمية ، حيث ان السياسة المالية قد تطورت بدءا بالدور المحايد لها في إطار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) والذي اقتصر دور الدولة فيها على توفير الخدمات العامة اللازمة لقيام المجتمع، مثل الدفاع والامن والعدالة وبعض الاعمال العامة، كما اقتضى بعدم تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لأن ذلك التدخل سوف يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، حيث تتحقق الكفاءة من وجهة نظر الكلاسيك إذا ما ترك افراد المجتمع دون تدخل للتأثير على قراراتهم الاقتصادية. إلا أن التطورات في مجال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الكافة الدول وخاصة ما ارتبط بأزمة الكساد الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الرأسمالي عام 1929 أدت إلى بروز الحاجة لتدخل الدولة في عمل النشاطات الاقتصادية من أجل علاج ما تضمنته أزمة الكساد من ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية والفائض من السلع والخدمات المنتجة وانتشار البطالة وهبوط مستوى الدخل ، الأمر الذي أدى إلى مطالبة كينز بمعالجة ذلك بإتباع سياسة مالية توسعية في إطار النظرية الكينزية (النظرية الحديثة) من اجل توفير الطلب الكلي الفعال واللازم لاستخدام الطاقة الإنتاجية غير المستغلة وتصريف الفائض من السلع والخدمات غير المباعة وذلك من خلال سياسة مالية

تتضمن التوسع في الإنفاق العام وبرامج أخرى تؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق لدى الأفراد والجهات الخاصة والذي يتم عن طريقه زيادة الطلب الفعال واللازم لتحقيق التشغيل والاستخدام الكامل للموارد، وبذلك اتسع نطاق نشاط الدولة واصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي، وادى هذا الى تطور المبادئ المالية والسياسية، فتطورت نظرية النفقات العامة تطور يتفق مع هذا الدور، فلم يصبح الغرض الأساسي من النفقات هو الوظائف التقليدية للدولة، بل اصبح يشمل بالاضافة الى ذلك، التأثير في حجم الدخل القومي، وكيفية توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

ولأن هذه الدراسة تهدف الى تحليل وبيان اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية- والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والى بيان العلاقة السببية بين معدل نمو النفقات الحكومية ومعدلي البطالة والتضخم، لذلك جاء هذا الفصل:

أولا: لعرض مفهوم كل من : الانفاق العام ، النمو الاقتصادي ، التضخم ، والبطالة.

ثانيا: لتوضيح العلاقة بين النفقات العامة على وكل من : النمو الاقتصادي ، التضخم ، البطالة

2-2 الانفاق العام

تنبع اهمية الانفاق العام من الدور الذي يقوم به باعتباره أداة فاعلة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها خلال فترة معينة، فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وقد تطور حجم النفقات العامة للدولة نتيجة لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة الى الدولة المنتجة بالاضافة الى أن هذه النفقات لم تعد مقصورة على تمويل

وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من ادوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية وإعادة توزيع الدخل وكذلك في حجم التشغيل والدخل القومي.

2-2-1 مفهوم النفقات العامة:

يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام".

وبناءً على هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقة العامة يلزم توافرها وهي (عناية، 1998) :

1- الصفة النقدية للنفقة العامة.

2- الصفة العامة للشخص القائم بالإنفاق.

3- الصفة العامة لهدف النفقة العامة.

2-2-2 قواعد النفقات العامة:

وتخضع النفقات العامة الى العديد من القواعد والتي تنبغي مراعاتها عند القيام بها ، والتي تمثل أسس يتم الاستناد إليها في الانفاق العام والتي من بينها ما يلي (الجشي، المهايني، 2000) :

1- قاعدة المنفعة القصوى: وتعني أن تهدف النفقات العامة الى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.

2- قاعدة الاقتصاد والتدبير: وهذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الاسراف والتبذير في الانفاق فيما لا مبرر ولا نفع له وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير فيما اذا كانت هنالك ضرورة لهذا الانفاق .

3- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطات التشريعية : وتعني هذه القاعدة ألا يصصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المتخصصة بالتشريع ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة.

3-2-2 محددات النفقات العامة:

إن حجم النفقات العامة ودورها في المجتمع والاقتصاد يعتمد على عدة عوامل والتي من أهمها مايلي (خلف، 2008) :

1- دور الدولة حيث تختلف أهمية النفقات العامة وحجمها والدور الذي تؤديه تبعا لدور الدولة في الاقتصاد، لإذ أن الدور المحايد للدولة في عمل الاقتصاد ونشاطاته في ظل النظرية الكلاسيكية بفرض دورا محايدا للنفقات العامة بحيث لا ينبغي ان يترتب عليها أي تأثير على عمل الإقتصاد ونشاطاته وتترك مهمة العمل لآلية السوق ودون أي تدخل من الدولة. في حين أن دور الدولة الحديثة في الوقت الحاضر امتد ليشمل كافة المجالات بحيث تبرز الحاجة الى ضرورة تدخل الدولة في كافة المجالات حيث تعتبر النفقات العامة أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوسع والنمو في الاقتصاد وبما يضمن الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التضخم أو الكساد.

2- القدرة المالية للدولة، أي قدرة الدولة على توفير الايرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة، ذلك أن النفقات العامة محكومة في نهاية الأمر بما يتوفر من هذا التمويل الذي يتاح لها عن طريق الايرادات العامة.

3- حالة الاقتصاد والتي تتمثل بمستوى النشاطات الاقتصادية، حيث توجد علاقة عكسية في الغالب بين مستوى النشاطات الاقتصادية التي تحددها حالة الاقتصاد وبين الحاجة للنفقات العامة، حيث أن انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية في ظل حالة الكساد يقتضي اتباع سياسة توسعية تتضمن ضرورة التوسع في النفقات العامة وزيادتها من أجل توسيع هذه النشاطات،وبالذات عندما يكون الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل. بينما في حالة التوسع الاقصادي والتي تتحقق في ظل التضخم الذي يحصل عند مستوى ما بعد الاستخدام الكامل، يقتضي استخدام سياسة انكماشية تتضمن العمل على تقليص النفقات العامة من أجل معالجة الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي لامتصاص القوة الشرائية الفائضة المرتبطة بالزيادة في الطلب الكلي وبالشكل الذي يساعد معالجة التضخم ، وبالتالي فإن حالة الاقتصاد ومستوى نشاطاته هي التي تحدد الحاجة للنفقات العامة .

4- المنفعة التي تحققها النفقة العامة لأن المبرر الأساسي للنفقات العامة هو تحقيقه للمنافع العامة.

4-2-2 هيكل النفقات العامة :

إن النفقات العامة يمكن تقسيمها الى عدة أقسام تبعا للغرض الذي يراد الوصول إليه من خلال هذا التقسيم، وبالشكل الذي يتماشى مع المتطلبات العملية التي يحققها، والتي تتأثر بدرجة أو أخرى بطبيعة النظام السائد في الدولة، ودرجة تطورها، وظروفها، واوضاعها ومواردها وامكاناتها واحتياجاتها بحيث يتم الاستناد الى اسس معينة في التقسيم للنفقات العامة (عزام، الوادي،2007).

وما يهمنا في هذه الدراسة هو تقسيم الموازنة العامة للإنفاق حيث تقسم النفقات العامة الى :

1- النفقات الجارية: حيث تمثل تلك النفقات الضرورية لتسيير الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء الخدمات وتنفيذ المشاريع وتشمل الرواتب والأجور والعلاوات، والنفقات التشغيلة، والنفقات التحويلية ونفقات اخرى .

2- النفقات الرأسمالية: وهي تلك النفقات التي تؤدي الى زيادة رأس المال القومي والتي تؤثر في تحريك النشاطات الاقتصادية

وعرفت النفقات الرأسمالية على انها استثمار للأموال في اصول تستخدمها المنشأة لفترات زمنية طويلة حيث تستمر المكاسب والأثار المرتبطة بذلك الاستثمار لفترة زمنية طويلة. وعرفت على انها تلك النفقات المتعلقة بالاصول الثابتة والتي تزيد من القيمة الدفترية لتلك الاصول (الخفاجي،1995).

كما عرفت النفقات الرأسمالية على أنها كافة التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الشركة في سبيل تدبير الموارد وتوفير الطاقة الانتاجية اللازمة واستخدامها لتحقيق نشاط الشركة خلال الفترات المحاسبية المختلفة (Baker,1988) .

5-2-2 نمو الانفاق العام واسباب زيادته:

إن حجم الانفاق العام ازداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى والثانية حتى أصبحت هذه الزيادة تعرف باسم (ظاهرة نمو الانفاق العام) ولم تقتصر هذه الزيادة على الارقام المطلقة للإنفاق العام بل كانت الزيادة أيضا نسبية (عزام، الوادي، 2007).

وقد اهتم العالم الألماني الاقتصادي ادولف فاجنر بدراسة التطور المالي للدولة للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل القومي من خلال إصدار قانونه عام 1892 فحسب رأي فاجنر ان النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان .

وبشكل عام لوحظ أن ظاهرة نمو الانفاق العام تعود الى أسباب عديدة تظهر في مجموعتين:

- الاسباب الظاهرية لنمو الانفاق العام .
- الاسباب الحقيقة لنمو الانفاق العام .

اولا : الاسباب الظاهرية لنمو الانفاق العام (خلف، 2008) :

1- الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار وما ينجم عنه من انخفاض قيمة النقود نتيجة

2- انخفاض قوتها الشرائية ،أي انخفاض الكمية التي تشتريها الوحدة النقدية الواحدة من السلع والخدمات بسبب ارتفاع السعر.

3- التغير في الاساليب والإجراءات المحاسبية والمالية حيث أن التغير في هذه الاساليب والإجراءات التي يتم بها حساب النفقات العامة يمكن أن يقود الى زيادة ظاهرية فيها دون أية زيادة حقيقية في النشاطات التي تقوم بها الدولة من خلال هذه النفقات.

4- الأسباب الإدارية والتي يتم فيها التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الانفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها والتي يتحقق معها زيادة ملموسة في النفقات العامة دون زيادة في المنافع العامة .

ثانيا : الأسباب الحقيقية لنمو الانفاق العام (خلف، 2008) :

1- زيادة درجة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع عموما وفي نشاطاتها الاقتصادية خصوصا حيث يختلف هذا التدخل حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة ودرجة تطور المجتمع والاقتصاد.

2- الأسباب الاقتصادية التي تضمنت زيادة النفقات العامة، حيث ارتبطت الزيادة في النفقات العامة في الدول المتقدمة نتيجة حاجتها للتأثير على النشاطات الاقتصادية وعن طريق التدخل في هذه النشاطات وتوجيهها بما يضمن تحقيق نمو منتظم في الاقتصاد وبالشكل الذي يتم فيه زيادة النفقات العامة لتلافي حالات الكساد التي تتحقق فيها، اضافة الى ان حالة التقدم فيها تتيح الإمكانية للتوسع في نفقاتها العامة وزيادتها اعتمادا على قدراتها في تحصيل ايرادات عامة أكبر.

3- الأسباب الديموغرافية والاجتماعية والتي تتمثل بالعديد من العوامل ذات الصلة بالنمو السكاني، والتركيبة السكانية والتي تقتضي زيادة النفقات العامة المرتبطة بالزيادة السكانية المرتفعة الناجمة عن معدل النمو السكاني المرتفع.

4- الأسباب السياسية والتي تضمنت تنامي درجات الوعي السياسي وما رافقه من مبادئ وافكار الأمر الذي فرض معه على الدولة زيادة نفقاتها العامة تماشيا مع التوجيهات السياسية لخدمة أفرادها ومجتمعاتها بصورة أكبر.

5- الحروب والتي مثلت عامل سياسي في النفقات العامة واحتمال قيامها يؤدي الى زيادتها وبالذات النفقات العسكرية .

2-2-6 النفقات العامة والنمو الاقتصادي

2-2-6-1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على انه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي الحقيقي، غير أن كثير من الاقتصاديين يستخدمون معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، الذي يساوي الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، للتعبير عن النمو الاقتصادي،لأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي – في حالة حدوث نمو سكاني يزيد بمقدار الزيادة في الناتج الحلي الاجمالي – لا تعبر عن أي نوع من أنواع النمو الاقصادي (الحلاق، المريان ،2000) ويصحب النمو الاقتصادي غالبا زيادة في الإنتاجية وكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة في الادخار والاستثمار وزيادة فرص التوظيف وارتفاع الأسعار وتطوير التكنولوجيا.

وقد أظهرت الدراسات الاحصائية بأن هذه الزيادة يمكن أن تتحقق من مصدرين رئيسيين وهما: الزيادة التي تطرأ على رأس المال المادي والبشري ، والتقدم التقني الذي يؤدي الى ازدياد انتاجية كل من رأس المال والعمل (العيسى، قطف، 2006) .

ويمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة داخل حدود البلد. وتعد طريقة الانفاق احدى طرق قياس الناتج المحلي وبموجب هذه الطريقة يقسم الناتج المحلي الى اربع مجموعات انفاقية من السلع والخدمات وهي : الانفاق الاستهلاكي الخاص ، الانفاق الاستثماري الخاص، الانفاق الحكومي ، وصافي الصادرات .

ويشكل مجموعها قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، بالتالي فإن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

2-2-6-2 علاقة الناتج المحلي الاجمالي بالنفقات العامة :

وقد اكدت الاقتصادية النظرية واقتصاديات المالية العامة على دور النفقات العامة في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ترى النظرية العامة لكينز أن الانفاق العام يشكل جزءا من الطلب الكلي ، الأمر الذي يعني أن الانفاق العام يترتب عليه زيادة الطلب على السلع والخدمات ، ومع افتراض أن الجهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة التامة فإن الزيادة في الانفاق العام سوف تذهب من خلال ما يعرف بالمضاعف الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وترى نظرية الحافظة المالية و النظرية الحديثة لكمية النقود أن أثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي يتوقف على الطريقة التي تتمول بها ، فإذا تم تمويل هذه النفقات من الاصدارات النقدية أو الاقتراض الخارجي فإن أثر المضاعف سوف يكون أكبر مما لو تم تمويلها عن طريق الضرائب أو الاقتراض الداخلي (poddar,1971).

2-2-7 النفقات العامة والتضخم

2-2-7-1 مفهوم التضخم:

التضخم الاقتصادي هو من اكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعا الا انه على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويعود ذلك الى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم فمنهم من يحاول ان يعطي أسباب الظاهرة التضخمية ومنهم من يعطي آثارها ومنهم من يعطي بعض خصائصها المميزة ، فقد عرفه هاري جونسون (H.Johnson) بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار، وقد عرفه بيش (Paish) بأنه تلك الظاهرة التي يرتبط بارتفاع الدخول النقدية بدلا من ارتفاع الأسعار ويوافق بيش فريدمان (M.Friedman) الذي يرى بان التضخم هو العملية الناتجة عن الظاهرة النقدية، بينما هولزمان (Holizman) فيعرف التضخم بانه تلك

الحركة اللولبية في الأسعار التي تنتج عن زيادة الطلب عن على عوامل الانتاج، ومن ثم تزداد الاجور النقدية ووالتي تؤدي الى ارتفاع الاسعار.

ومن العلماء الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم العلاقة ما بين العرض والطلب فعرف التضخم بأنه :" زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي الى ارتفاع الاسعار".

ومن المفكرين الاقتصاديين الذين نادوا بنظرية العرض والطلب واعتبروها اساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها بيرو (Piru) و فمن ليرنر (Lerner) وكينز(keynes) فيعرف بيرو(Piru) التضخم : " بانه ازدياد في النقد الجاهز دون زيادة في السلع والمنتجات " ، ويعرفه (فمن) : " بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع ، والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة " ، وأما ليرنر(Lernar) فيعرفه : " بانه زيادة الطلب على العرض "، ويعرف كينز(Keynes) التضخم : " بانه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الانتاج " ، كما يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والانفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم وايجاد تعريف محدد لهذه الكلمة وذلك باعتبار هذه النظرية أساسا صالحا لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من اسباب نشونها، فتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم : " بأنه الزيادة في معدل الانفاق والدخل " فازدياد الانفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الاسعار وتضخمهان على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات على حين أن انخفاض الانفاق النقدي يترتب عليه انخفاض في الاسعار(عناية ،2003).

اما النظرية الكمية فتعرف التضخم النقدي " بأنه كل زيادة في النقد المتداول تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار" بمعنى انه كلما القيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما

ارتفعت الاسعار والتي تنم عن حصول ظاهرة التضخم في المجتمع على شرط أن تبقى الاشياء الاخرى على حالها دون تغير(عناية، 2003).

2-2-7-2 علاقة التضخم بالانفاق العام:

تباشر السياسة المالية تأثيرها في الرقابة على التضخم من خلال الانفاق الحكومي ، سواء كان الجاري أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية ، وتتكرس سياسة الانفاق الحكومي في احداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية ، على انه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف الاوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الانفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الانفاق الحكومي وحجمه أيضا. ومن ثم تحدد الحكومة نوع الرقابة المستحدثة على الانفاق الحكومي (عناية ،2003).

في حال وجود فجوة تضخمية تستخدم الحكومة سياسة مالية انكماشية تهدف الى ضبط مستوى الانفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وذلك بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الاسعار.

2-2-8 النفقات العامة والبطالة :

2-2-8-1 مفهوم البطالة:

تعد البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة والتي لا تزال تلقى –عند محاولة تعريفها- الكثير من الخلاف ، لذلك توجد عدة تعريفات نظرية تتناول مفهوم البطالة،فتعرف البطالة بانها عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه

والباحثين عنه ، أي انها الحالة التي يكون فيها المرء قادرا على العمل ، وراغبا فيه ولكنه لا يجد العمل والاجر المناسبين (الرماني،1993).

كما تعرف أيضا بانها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة (الجالودي، 1991).

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بانها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه (زكي،1997).

أما بالنسبة للعاطل عن العمل فيعرف بأنه الشخص البالغ من العمر (15-65) عاما ولا يعمل رغم انه قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه بطريقة ايجابية (الخصاونة،1987).

وقد عرفت دائرة الاحصاءات العامة في الاردن البطالة عام 2006 بأنها عبارة عن جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الاسناد في اي نوع من الاعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق.

ويقاس معدل البطالة في أي مجتمع (unemployment rate) بالاسناد الى المعادلة التالية :

معدل البطالة = (عدد الأفراد المتعطلين عن العمل / اجمالي القوى العاملة) * 100

ويختلف تطبيق هذا القانون من دولة لأخرى لأسباب منها سن دخول العمل وفترة الانقطاع عن العمل، والبطالة تقاس عن طريق الارقام المطلقة أو تنسب الزيادة الى حجم البطالة الكلي، ويعتبر الاقتصاد القومي في حالة تشغيل كامل عندما تصل نسبة العمالة الى (94%-95%) من اجمالي القوة العاملة ، أي أن معدل البطالة الطبيعي يتراوح بين نسبة 5% الى 6% من حجم قوة العمل الفعلية، ويدخل ضمن مفهوم العمالة الكاملة.

وفي الاردن يقاس معدل البطالة وفق المعادلة التالية (دائرة الاحصاءات العامة، 2006):

معدل البطالة = (عدد الافراد المتعطلين من عمر 15 الى اقل من 65 سنة*100%)/(عدد الافراد المتعطلين + العاملين).

وتأتي البطالة نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر في سوق العمل وتؤدي الى اختلال العرض والطلب (الطراونة،1998). والبطالة انواع فبعضها طويل الأمد (أي مزمنة) وبعضها طارئة وهي التي تكون ناتجة عن اسباب فنية، وهناك البطالة الموسمية وهي التي يفقد فيها العامل عمله في وقت معين من السنة ، والبطالة التكنولوجية والتي تنتج عن تعويض اليد العاملة بالالة .

2-2-8-2 علاقة البطالة بالانفاق العام

إن حدة مشكلة البطالة ونتائجها وتأثيراتها دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدراس الاقتصاد السياسي الى محاولة تحليلها وتفسيرها وإبراز انعكاساتها الاجتماعية والسياسية. ولقد ربط الكلاسيكيون في تحليلهم مشكلة البطالة بالأسباب الاقتصادية، وبتراكم رأس المال ، والنمو الاقتصادي ، وبالطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني. وقد ارتكزت دعائم الفكر الكلاسيكي على الاعلاء من شأن المنافسة الحرة الكاملة المبنية على جهاز السوق الفعال والقادر على تجاوز أخطائه ومشاكله بصفة تلقائية وطبيعية، فهو الذي يحدد كميات الانتاج وأشكال توزيع الناتج الإجمالي وكذلك الأسعار والأجور، وأنه لا يمكن للدولة أن تتدخل في ترتيب هذه الأوضاع نحو آخر، وأكد ريكاردو أن العمل يرتبط بالعرض والطلب على العمال (Hudson,1987) .

اما بالنسبة للمدرسة الكينزية فقد افردت حيزا كبيرا لمشكلة البطالة ونادت بتدخل الدولة في الاقتصاد وزيادة الانفاق على المشروعات الحكومية لزيادة الطلب الكلي الفعال للتغلب على أزمة الكساد والبطالة،واعتبرت البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال وللقضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال، واكد كينز على تشجيع المستثمرين على استثمار

مدخراتهم ونادى بتخفيض الضرائب واسعار الفائدة لتحفيز المستثمرين على اقامة المشاريع الجديدة التي تتطلب عددا كبير من العمال، و بين أن هناك علاقة ارتباط بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فانخفاض الدخل القومي سيؤدي الى تقليل حجم الادخار، فيما ان تزايد الانفاق الحكومي سيؤدي الى زيادة الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار، وتؤثر على تزايد فرص تشغيل العمال (Hudson,1987).

بينما ارجع اصحاب النظرية النقدية أسباب البطالة بشكل رئيسي الى أخطاء السياسات المالية والنقدية للدولة ، وتدخلاتها للحد من آثار التضخم بهدف تحقيق التوازن بين الارباح والاجور.

2-2-9 تطور النفقات العامة في الاردن للفترة (1980- 2009)

تنبع أهمية تحليل تطور حجم النفقات العامة، من كون أن أي دراسة تهدف الى استقراء الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار الفترة السابقة، لذلك جاءها الفصل هادفا لتحليل تطور النفقات العامة في الاردن خلال فترة الدراسة والوقوف على الاتجاهات العامة التي سلكتها، إضافة الى تحليل مكوناتها الرئيسية: نفقات جارية ونفقات رأسمالية والتعرف على أهميتها النسبية لإجمالي النفقات العامة والى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

عند مراجعة الاحصاءات العامة المتعلقة بالنفقات العامة في الاردن تبين لنا أن هناك اتجاه لتزايد النفقات العامة بصفة عامة. وبالرجوع الى الجدول رقم (2-1)، نلاحظ ان الانفاق العام في الاردن قد شهد تزايد ملحوظ حيث ارتفع اجمالي الانفاق وبالاسعار الجارية من (563.2) مليون دينارعام 1980 الى (1102.3) مليون دينارعام 1989 ومن ثم الى(2039.5) مليون دينارعام 1999 حتى وصل الى (5976) عام 2009 ، أي ان هذا الحجم قد تضاعف بما يقارب (10.6) من عام 1980 الى عام 2009 أي خلال ثلاثين عام ، وقد سجلت النفقات العامة وبالاسعار الجارية معدلات نمو متفاوتة بلغت بالمتوسط (8.6 %) خلال الفترة (1980- 2009) والتي وضحها الجدول رقم (2-2) ، كما يتضح أيضا من الجدول السابق ان هناك تفاوت واضح في معدلات النمو للنفقات العامة من سنة الى أخرى فبالرغم من أنها سجلت معدلات نمو ايجابية وصلت في حدها الاقصى الى (21.8 %) عام 1986 إلا أنها أيضا سجلت معدل نمو سلبي كما في عامي 1987 و 1999 وتجدر الاشارة هنا الى أن الاعوام التي سجلت فيها النفقات العامة اعلى معدل نمو لها هي نفس الاعوام التي سجلت فيها

جدول رقم (2-1)

تطور النفقات العامة في الاردن للفترة (1980- 2009)

مليون دينار

السنة	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة		
	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
1980	563.2	336.1	227.1	1595.4	952.1	643.3
1981	647.1	391.5	255.6	1699.7	1028.3	671.4
1982	693.6	443	250.6	1698.2	1084.6	613.6
1983	705.3	453.7	251.6	1644.4	1057.8	586.6
1984	720.8	488.1	232.7	1616.9	1094.9	522.
1985	802.7	542.5	263.2	1755.2	1181.8	573.4
1986	981.3	570.5	410.8	2137.7	1242.8	894.9
1987	965.9	602.7	363.2	2109.7	1316.4	793.3
1988	1054	669.6	384.4	2154.7	1368.9	785.8
1989	1102.3	749.7	352.6	1793.9	1220.1	573.8
1990	1120.1	841.4	278.7	1570.4	1179.7	390.7
1991	1234.3	904	330.3	1598.2	1170.5	427.7
1992	1372.5	1019.8	352.7	1710.5	1270.9	439.6
1993	1411.6	1119.4	292.2	1702.9	1350.4	352.5
1994	1587.8	1211.6	376.2	1848.4	1410.4	437.9
1995	1693.9	1309.5	384.4	1928.6	1490.9	437.6
1996	1789.6	1379.3	410.3	1911.7	1473.4	438.3
1997	1952	1524.8	427.2	2025.2	1582.0	443.2
1998	2087.7	1644.6	443.1	2100.4	1654.6	445.8
1999	2039.5	1643.1	396.4	2039.5	1643.1	396.4
2000	2187.1	1851.3	335.8	2174.0	1840.2	333.7
2001	2316.3	1912.5	403.8	2259.1	1865.3	393.8
2002	2396.2	1899.9	496.3	2296.6	1820.9	475.7
2003	2809.8	2163.7	646.1	2632.2	2026.9	605.3
2004	3180.5	2377.8	802.7	2904.1	2171.1	732.9
2005	3538.9	2908	630.9	3121.5	2565.0	556.5
2006	3912.2	3118.1	794.1	3247.1	2588.0	659.1
2007	4586.5	3743.9	842.6	3635.9	2967.9	667.9
2008	5431.9	4473.4	958.5	3779.1	3112.3	666.9
2009	5976	4536.3	1439.7	4185.7	3177.3	1008.4

إعداد الباحثة إعتماد على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي، 2010

المساعدات الخارجية أعلى معدل نمو لها ، ألا وهي عامي 2003 و2008 وهذا الاستنتاج لا يعني أن المساعدات الخارجية هي العامل الوحيد الذي يؤثر على حجم النفقات العامة في الاردن

بل هناك عوامل اخرى مثل القروض الخارجية وارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة دور القطاع الحكومي في الاردن.

جدول رقم (2-2)

معدلات النمو في النفقات العامة في الاردن للفترة (1980- 2009)

	بالاسعار الجارية			بالاسعار الحقيقية (1999=100)		
السنة	النفقات العامة %	النفقات الجارية %	النفقات الرأسمالية %	النفقات العامة %	النفقات الجارية %	النفقات الرأسمالية %
1980	-	-	-	-		
1981	14.9	16.5	12.5	6.5	8	4.4
1982	7.2	13.2	-1.9	-0.1	5.5	-8.6
1983	1.7	2.4	0.40	-3.2	-2.5	-4.4
1984	2.2	7.9	-7.5	-1.7	3.5	-11.0
1985	11.8	11.1	13.1	8.5	7.9	9.8
1986	21.8	5.2	56.1	21.8	5.2	56.1
1987	-1.6	5.6	-11.6	-1.3	5.9	-11.3
1988	9.1	11.1	5.8	2.1	3.9	-0.9
1989	4.5	11.9	-8.2	-16.7	-10.9	-27
1990	1.6	12.2	-20	-12.6	-3.4	-32
1991	10.1	7.4	18.5	1.9	-0.7	9.6
1992	11.1	12.8	6.7	6.9	8.5	2.7
1993	2.8	9.7	-17.1	-0.4	6.3	-19.8
1994	12.4	8.2	28.7	8.6	4.5	24.2
1995	6.6	8	2.1	4.3	5.7	-0.06
1996	5.6	5.3	6.7	-0.9	-1.2	0.14
1997	9	10.5	4.1	5.9	7.4	1.1
1998	6.9	7.8	3.7	3.7	4.6	0.6
1999	-2.3	-0.09	-10.5	-2.9	-0.7	-11.1
2000	7.2	12.6	-15.2	6.5	11.9	-15.8
2001	5.9	3.3	20.2	3.7	1.5	17.9
2002	3.4	-0.6	22.9	1.6	-2.4	20.8
2003	17.2	13.8	30	14.6	11.3	27.2
2004	13.1	9.8	24	10.3	7.1	21.1
2005	11.2	22.2	-21.4	7.5	18.1	-24.1
2006	10.5	7.3	25.1	4	0.9	18.5
2007	17.2	20	6.1	11.9	14.7	1.3
2008	18.4	19.5	12.7	3.9	4.9	-0.17
2009	10.0	1.4	50.2	10.7	2.1	51.2
المتوسط	8.6	9.3	8.2	3.7	4.4	3.5

إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (1)

ولمزيد من التفصيل سننتقل من تحليل التطور في حجم النفقات العامة بصورتها الكلية الى تحليل التطور في اقسام النفقات العامة حيث سيتم اعتماد التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة والذي يقوم على تقسيم هذه النفقات الى نفقات جارية ونفقات رأسمالية وبالرجوع الى الجدول رقم (2-1)، يتبين لنا أن النفقات الجارية في تزايد مستمر حيث ارتفعت النفقات الجارية وبالاسعار الجارية من (563,2) مليون دينار عام 1980 الى (749.7) مليون دينار عام 1989 ومن ثم الى (1643.1) عام 1999 حتى وصلت الى (4536.3) مليون دينارعام 2009 أي انها نمت بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (9.2%) خلال فترة الدراسة.

وبالنظر الى الجدول رقم (2-3) والذي يبين الاهمية النسبية للنفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة، نلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت من (59.6 %)عام 1980 الى (75.9 %) عام 2009، وقد بلغت بالمتوسط ما نسبته (73.5 %) من اجمالي النفقات العامة.

أما عن للنفقات الرأسمالية فقد ارتفعت من (227.1) مليون دينار عام 1980 الى (352.6) مليون دينار عام 1989 ومن ثم الى (396.6) مليون دينار عام 1999حتى وصلت الى (958.5) عام 2009، حيث انها سجلت معدلات نمو متفاوتة بلغت بالمتوسط (8.2 %) خلال فترة الدراسة ، ونلاحظ من الجدول رقم (2-3)، والذي يبين الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية من اجمالي النفقات العامة أن هذه النسبة انخفضت من (40.3%) عام 1980 الى (24.1%) عام 2009 ، حيث بلغت بالمتوسط ما نسبته (26.5%) من اجمالي النفقات العامة ، ونلاحظ مما سبق ان الاهمية النسبية للنفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة اكبر من الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية.

جدول رقم (2-3)

الاهمية النسبية للنفقات الجارية والرأسمالية من النفقات العامة

للفترة (1980- 2009)

السنة	النفقات الجارية %	النفقات الرأسمالية %
1980	59.7	40.3
1981	60.5	39.5
1982	63.9	36.1
1983	64.3	35.7
1984	67.7	32.3
1985	67.3	32.7
1986	58.1	41.9
1987	62.4	37.6
1988	63.5	36.5
1989	68	32
1990	75.1	24.9
1991	73.2	26.8
1992	74.3	25.7
1993	79.3	20.7
1994	76.3	23.7
1995	77.3	22.7
1996	77.1	22.9
1997	78.1	21.9
1998	78.8	21.2
1999	80.6	19.4
2000	84.6	15.4
2001	82.6	17.4
2002	79.3	20.7
2003	77	23
2004	74.8	25.3
2005	82.2	17.8
2006	79.7	20.3
2007	81.6	18.4
2008	82.4	17.4
2009	75.9	24.1
المتوسط	73.5	26.5

إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1)

ذكرنا سابقا أن الارقام الاحصائية السابقة والخاصة بتطور النفقات كانت بالاسعار الجارية أي انها بقيمها الاسمية وبالتالي فهي لا تعبر عن زيادة حقيقية في النفقات العامة وذلك أن ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الاسعار سوف يؤدي الى ارتفاع الرقم الحسابي للنفقات العامة دون ان يكون هناك زيادة حقيقية في كمية السلع والخدمات التي اشترتها الحكومة لإشباع الحاجات العامة.

لذلك يجدر بنا بيان وتوضيح مدى الزيادة الحقيقية الحاصلة في النفقات العامة وذلك عن طريق استخدام الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لاستبعاد أثر ارتفاع الاسعار على النفقات العامة في الاردن وبالتالي نصل الى نتائج أكثر دقة وواقعية.

وباستبعاد أثر ارتفاع مستوى الاسعار على النفقات العامة والوصول الى قيمها الحقيقية الموجودة في الجدول رقم (2-1) ، وجدنا أن النفقات العامة بصورتها الحقيقية قد ارتفعت من (1595.4) مليون دينار عام 1980الى (4185.7%) مليون دينار عام 2009، أي انها تضاعفت بمقدار (2.6) تقريبا، في حين أنها تضاعفت بالاسعار الجارية بما يقارب (10.6) خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن الجزء المتبقي من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة قد كان زيادة ظاهرية (اسمية) بفعل تضخم الاسعار كما يلاحظ من الجدول السابق أنه رغم استبعاد أثر ارتفاع مستوى الاسعار على النفقات العامة إلا انه لا يزال هناك اتجاه عام لتزايد هذه النفقات بصورتها الحقيقية مما يدل على وجود عوامل اخرى غير ارتفاع الاسعار تدفع بالنفقات العامة نحو التزايد . وقد بلغ متوسط النمو للنفقات العامة بالاسعار الحقيقية (3.7%) بعد أن كانت (8.6%) بالاسعار الجارية .

أما النفقات الجارية بالاسعار الحقيقية فقد ارتفعت من (952.1) مليون دينار عام 1980 الى (3177.3) مليون دينار عام 2009 ، وبلغ متوسط النمو الحقيقي في النفقات الجارية (4.4%)

بعد أن كان (9.3%) بالاسعار الجارية ، وقد ارتفعت النفقات الرأسمالية بالاسعار الحقيقية من (643.3) مليون دينار عام 1980 لتصل الى (1008.4) مليون دينار عام 2009 ، وبلغ متوسط النمو الحقيقي في النفقات الرأسمالية (3.5%) بعد ان كان (8.2%) بالاسعار الجارية.

بعد ان تم استبعاد اثر ارتفاع الاسعار على النفقات العامة . سيتم الوقوف على مدى التطور الذي شهدته النفقات العامة بالمقارنة مع تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الناتج المحلي الاجمالي وحجم السكان،وذلك لأن الارقام المطلقة للانفاق العام تبقى أقل توضيحا للحقيقة ، ولكن حينما تنسب الى مثل هذه المتغيرات تصبح أكثر تجسيدا للواقع.

1-9-2-2 نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي

أما الأهمية النسبية للنفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي والتي يبينها الجدول رقم (2-4)، فقد انخفضت من (48.4%) عام 1980 الى (33.5%) عام 2009، ونلاحظ أيضا ان هذه النسبة كانت متقاربة على طول فترة الدراسة ، وقد بلغت بالمتوسط (39%).

أما نسبة النفقات الجارية من إجمالي الناتج المحلي فقد انخفضت من (28.9%) عام 1980 الى (25.4%) عام 2009 ، حيث بلغت بالمتوسط ما نسبته (28.4%) من اجمالي الناتج المحلي.

كما انخفضت نسبة النفقات الرأسمالية من اجمالي الناتج المحلي من(19.5%)عام 1988الى (8.1%) عام 2008، حيث بلغت بالمتوسط (10.6 %) من إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (2-4)

الاهمية النسبية للنفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي

للفترة (1980- 2009)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة %	النفقات الجارية %	النفقات الرأسمالية %
1980	1164.8	48.4	28.8	19.4
1981	1448.7	44.6	27.0	17.6
1982	1649.9	42.0	26.8	15.2
1983	1786.6	39.5	25.4	14.1
1984	1909.7	37.7	25.6	12.1
1985	1970.6	40.9	27.5	13.4
1986	2240.5	43.8	25.5	18.3
1987	2286.7	42.2	26.3	15.8
1988	2349.6	44.9	28.5	16.4
1989	2425.4	45.4	30.9	14.5
1990	2760.9	40.5	30.5	10.1
1991	2958	41.7	30.6	11.2
1992	3610.5	38	28.2	9.8
1993	3884.3	36.3	28.8	7.5
1994	4358.3	36.4	27.8	8.6
1995	4714.6	35.9	27.8	8.1
1996	4912.2	36.4	28	8.4
1997	5137.5	37.9	29.8	8.3
1998	5609.8	37.2	29.3	7.9
1999	5778.1	35.3	28.4	6.9
2000	5998.6	36.4	30.9	5.6
2001	6363.8	36.3	30	6.3
2002	6794	35.3	28	7.3
2003	7228.7	38.9	29.9	8.9
2004	8090.8	39.3	29.4	9.9
2005	8925.4	39.6	32.6	7.1
2006	11092.2	35.3	28.1	7.2
2007	12595.7	36.4	29.7	6.7
2008	16108.0	33.7	27.8	6.0
2009	17815.6	33.5	25.5	8.1
المتوسط	-	39	28.4	10.6

إعداد الباحثة بالإعتماد على جدول رقم (1) والبيانات الواردة في منشورات البنك المركزي

2-2-9-2 نسبة النفقات العامة الى العدد السكان

تمثل هذه النسبة مدى التطور الكمي والنوعي لحجم الانفاق العام ، وبتقدير نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة، نلاحظ من الى الجدول رقم (5) في الملحق الاحصائي، أن هذا النصيب قد انخفض وبالاسعار الثابتة من (714.5) دينار في عام 1980 الى (699.9) دينار في عام 2009. ونلاحظ من الجدول السابق ان نصيب الفرد قد ارتفع في السنوات الاخيرة ، وهذا الارتفاع يعطي مؤشر على أن معدلات النمو السكاني كانت تزداد بمعدلات اكبر من معدلات النمو في النفقات العامة والذي يعكس حدوث انخفاض في مستوى الاشباع من الحاجات العامة في الاردن.

جدول رقم (5-2)

نصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الجارية والحقيقية

السنة	عدد السكان	النفقات العامة بالاسعار الجارية	نصيب الفرد بالاسعار الجارية	النفقات العامة بالاسعار الحقيقية	نصيب الفرد بالاسعار الحقيقية
1980	2.233	563.2	252.2	1595.4	714.5
1981	2.319	647.1	279.0	1699.7	732.9
1982	2.409	693.6	187.9	1698.2	704.9
1983	2.502	705.3	281.9	1644.4	657.2
1984	2.599	720.8	277.3	1616.9	622.1
1985	2.700	805.7	298.4	1755.2	650.1
1986	2.805	981.3	349.8	2137.7	762.1
1987	2.914	965.9	331.5	2109.7	724.0
1988	3.027	1054	348.2	2154.7	711.8
1989	3.144	1102.3	350.6	1793.9	570.8
1990	3.468	1120.1	322.98	1570.4	452.3
1991	3.701	1234.3	333.5	1598.2	431.8
1992	3.844	1372.5	357.05	1710.5	444.5
1993	3.993	1411.6	353.5	1702.9	426.3
1994	4.139	1587.8	383.6	1848.4	446.5
1995	4.264	1693.9	397.3	1928.6	452.2
1996	4.383	1789.6	408.3	1911.7	436.1
1997	4.506	1952	433.2	2025.2	449.2
1998	4.623	2087.7	451.6	2100.4	454.2
1999	4.738	2039.5	430.5	2039.5	430.5
2000	4.857	2187.1	450.3	2174.0	447.2
2001	4.978	2316.3	465.3	2259.1	453.9
2002	5.098	2396.2	470.03	2296.6	450.5
2003	5.230	2809.8	537.25	2632.2	503.2
2004	5.350	3180.5	594.5	2904.1	542.6
2005	5.473	3538.9	646.6	3121.4	570.1
2006	5.600	3912.2	698.6	3247.1	579.8
2007	5.723	4586.5	801.4	3635.9	635.3
2008	5.850	5431	928.4	3779.1	645.0
2009	5.980	5976	999.3	4185.7	699.9

إعداد الباحثة بالإعتماد على جدول رقم (1) والبيانات الصادرة عن منشورات البنك المركزي، 2010

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 مقدمة :

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضا للدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر حيث تم تقسيم الدراسات السابقة الى عدة اقسام تبعا للنتائج التي تم التوصل اليها في تلك الدراسات. واضيف في نهاية عرض هذه الدراسات جزء تضمن استنتاجات تم استخلاصها على ضوء هذا الجزء.

3-1-1 دراسات توصلت الى وجود علاقة موجبة احادية الاتجاه بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي:

دراسة (Chimobi, 2009) والتي هدفت للتعرف على اتجاه العلاقة بين الانفاق الحكومي والدخل القومي في نيجيريا باستخدام بيانات سنوية للفترة الواقعة بين (1970-2005). باستخدام اختبار التكامل المشترك (Coitegration model) واختبار جرانجر للسببية (Granger causality). حيث تم فحص استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey- Fuller, Test) واختبار فيليب بيرون (Phillip- Perron Test) وقد تم التوصل الى ان متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الاول. كما طبق (Johansen multivariate approach) للتكامل لاختبار العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل .واشارت النتائج الى عدم وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والدخل القومي في نيجيريا في المدى الطويل ، كما كشف

اختبار جرانجر الى وجود علاقة سببية تتجه من الانفاق الحكومي الى الدخل القومي ، وأن الانفاق الحكومي يلعب دور فعال في النمو الاقتصادي في نيجيريا.

دراسة (Dash, Sharma,2008) حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير النفقات الحكومية المتطورة على نمو الاقتصاد الهندي للفترة الزمنية (1950-2007) باستخدام التكامل المشترك (cointegration model) وتحليل جذر الوحدة (Unit root test)، وقد توصلت النتائج أن للنفقات الحكومية تأثير ايجابي وهام على النمو الاقصادي عند مستوى الثقة (1%) ، وبالنسبة للتحليل ذو المدى القصير كان يبدو واضحا بأن للنفقات الحكومية تأثير على النمو الاقتصادي في الهند.

أجرى (المشرقي، 2007) دراسة هدفت الى تحليل وبيان اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن، وأثر الناتج المحلي الإجمالي على طبيعة هذه العلاقة بالاعتماد على السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات للفترة (1976-2005). ولقد دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النفقات الحكومية الى الإيرادات الحكومية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة الأردنية وعند التخطيط لإعداد الموازنات القادمة أن تحدد أولاً حجم النفقات المطلوبة، ثم تقوم بعد ذلك تحديد مصادر التمويل المناسبة لهذه النفقات. كما يتوجب على الحكومة تقليل النفقات الحكومية بشكل يؤدي إلى تقليل الإيرادات الحكومية بمستوى أقل، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة عجز الموازنة العامة في المدى البعيد.

وقامت دراسة (Alkatib, Mishal, 2006) باختبار صحة قانون (Wagner law) باستخدام اربعة مقاييس لكل من الانفاق الحكومي والدخل القومي في الاردن للفترة (1972-2001)، وقد لجأت الدراسة الى استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test) لاختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة وتحديد درجة تكاملها، كما فحصت الدراسة مدى وجود التكامل المشترك بين السلاسل التي اتصفت بعدم الاستقرار، واظهرت هذه الاختبارات عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المختلفة، اما في الاجل القصير فقد اظهرت النتائج على اساس نموذج (Var) أن هناك علاقة سببية تتجه من الدخل القومي الحقيقي باتجاه الانفاق الحكومي الحقيقي، وتسير العلاقة باتجاهين عند استخدام المقاييس الاسمية للدخل القومي والانفاق الحكومي.

دراسة (Dogan, 2006) والتي هدفت الى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الدخل القومي والانفاق الحكومي في كل من : اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلند، وتم استخدام اختبار جرانجر للسببية للتحقق من الروابط السببية بين المتغيرين لبيانات سنوية للفترة الواقعة بين (1960- 2002) . وقد توصلت النتائج الى وجود علاقة سببية تتجه من الانفاق الحكومي الى الدخل القومي في حالة الفلبين فقط، ولا يوجد دليل على وجود هذه العلاقة السببية بالنسبة للدول الاخرى.

دراسة (Onafowora,2006) والتي تكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ل 30 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية للفترة (1970-2005) وقد توصلت النتائج الى وجود علاقة على المدى الطويل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جميع الحالات ما عاد اثنتين منها ، وان الانفاق الحكومي ينمو بمعدل أقل من معدل النمو الاقتصادي ، كما تم التوصل ايضا الى ان 16 بلد من البلدان قيد الدراسة كانت فيها العلاقة

السببيةُ احاديةُ الاتجاه من الانفاق الحكومي للنمو الاقتصادي بما يتفق من وجهة النظر الكينزية ، وهنالك 10 بلدان اتجهت فيها العلاقة السببية من النمو الاقتصادي الى نمو الانفاق بما يتفق مع قانون "wagner" ، وهنالك ايضا 4 بلدان كانت فيها العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين النفقات والنمو الاقتصادي .

أما دراسة (كداوي، 2005) والتي سلطت الضوء على على احد جوانب تأثيرات الانفاق الحكومي متمثلا بالتأثير على الأداء الاقتصادي في سلطنة عمان للفترة (1980-2002) وذلك باستخدام نموذج قياسي بسيط بهدف تحديد طبيعة الدور الذي تمارسه الدولة عبر انفاقها على الاقتصاد القومي من حيث اتجاه التأثير (ايجابي أو سلبي) وحجم التأثير وقد اظهرت النتائج أن للإنفاق الحكومي في سلطنة عمان آثارا ايجابية على الاقتصاد القومي الا أن مستوى تأثيرها ضعيف وخاصة المباشرة منها.

وهدف (Abu al-Foul, Al-Khazali،2003) في دراستهما الى معرفة اذا كان قانون "Wagner" والذي ينص على وجود علاقة بين النمو في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ينطبق على حالة الاردن وقد تم استخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج Var وقد تم التوصل الى ان هناك علاقة احادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي.

كما أجرى (الطاهر، 2001) دراسة هدفت الى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970 – 1998) وذلك من خلال تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، للوصل إلى معرفة مدى إنتاجية هذا الإنفاق، باستخدام نموذج يتم من خلاله اختبار قانون (بارو) الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد صحيح. وقد توصلت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الإنفاق الحكومي في السعودية منتج، حيث أن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا

الإنفاق موجبة وتساوي (0.387)، وكذلك فإن الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث أظهرت النتائج أن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد صحيح.

دراسة (Morley, Perdikis,2000) والتي عملت على تحليل مجموع التأثيرات للنمو في كل من الانفاق الحكومي ،الصادرات، الاستثمار، وعرض العمل على النمو الاقتصادي في مصر للفترة (1955-1996) باستخدام التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ وقد تم التوصل الى وجود علاقة في المدى الطويل بين هذه المتغيرات، بينما الادلة غير كافية لوجود هذه العلاقة في المدى القصير، وبعد اضافة متغير وهمي للدراسة تبين أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو هي علاقة موجبة.

وفي دراسة (زين العابدين، 1999) والتي هدفت لتحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي. وبصفة خاصة الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية، وقد قامت باستخدام نموذج يتسنى من خلاله اختبار قانون "بارو" والذي ينص على أن قيمة الانفاق الحكومي تكون عند الحد الامثل عندما تكون قيمة الانتاجية الحدية لهذا الانفاق مستوية للواحد الصحيح. وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن : الانفاق الحكومي في السعودية منتج حيث أن قيمة الانتاجية الحدية لهذا الانفاق موجبة (3,3) وان الانفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث ان قيمة الانتاجية الحدية لهذا الانفاق أقل من الواحد، واوضحت النتائج ايضا ان الحجم الامثل للانفاق الحكومي هو 29% نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي .

وقد اختلفت دراسة (Al Quraan,1997) عن باقي الدراسات كونها بحثت في الأثار المختلفة لأشكال الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاردن للفترة (1968-1993) من خلال استخدام طريقة دالة الانتاج الكلية، وقد تم تقييم خواص متغيرات السلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام اختبار جرانجر (Granger) للعلاقات السببية وذلك للتأكد من صحة النتائج ، وقد

اشارت النتائج الاحصائية الى ايجابية الأثر الكلي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، حيث أن زيادة مقدارها (10%) في أي من الانفاق الحكومي أو حجم القطاع الحكومي أو الاستهلاك الحكومي سوف تزيد النمو الاقتصادي بنسب (2.73%) أو (5.39%) أو (2.73%) على الترتيب.

دراسة (Ram, 1988) وفيها قام الباحث باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الاولى تستخدم الانفاق الحكومي والثانية تستخدم الانفاق الخاص كمحدد للنمو، وفي كلتا المعادلتين استخدم بيانات ل 115 دولة وذلك في الفترة (1960-1980) لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل البحث لكل دولة مشمولة في هذه الدراسة على حدان كما استخدم ايضا بيانات للفترة (1960-1970) لدراسة مقطعية للدول المعنية وكان من أهم النتائج التي تم التوصل اليها أن للإنفاق العام آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة، وان الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة.

1-1-3 دراسات توصلت الى وجود علاقة موجبة ثنائية الاتجاه بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي:

دراسة (المطيري، 2005) والتي قام فيها بتحليل أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من (1971-2002) باستخدام الأساليب القياسية الحديثة ، وقد أظهرت النتائج القياسية الى وجود علاقة موجبة وسببية تبادلية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

كما اجرى (الحقباني،2004) دراسة هدفت الى اختبار العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1969-2000) ولقد توصلت هذه الدراسة الى

إثبات وجود علاقة مستقرة في الاجل الطويل بين الناتج المحلي كمقياس للنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي الحقيقي ، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الانفاق الحكومي والنمو الحكومي في المملكة العربية السعودية.

وفي دراسة (آل الشيخ، 2002) والتي هدفت الى تحديد العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي وفقا لقانون (Wagner)، حيث قام بدراسة صحة وجود هذه العلاقة باستخدام نموذج التكامل المشترك (cointegration model) واختبارات السببية (Causality tests). وقد اشتملت الدراسة على إحصاءات دولية لسبعة وعشرين دولة مختلفة ومتفاوتة في مراحل تنميتها الاقتصادية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية متبادلة اي ثنائية الاتجاه وقوية بين مستوى الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي الفردي، وقد أشار الباحث إلى أن أهمية الإنفاق الحكومي تختلف من دولة لأخرى حسب هيكلها الاقتصادي ومستوى التنمية فيها. وأن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية في هذه الدول. أي أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

وقد هدفت دراسة (خياط ، 2001) الى تقدير نماذج للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من الفترة 1970 الى عام 1998 من خلال حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي بشكل عام والأنواع المختلفة للنفقات الحكومية بشكل خاص وذلك وفق النظرية الاقتصادية إضافة للدراسات الأدبية السابقة . وقد أظهرت الدراسة أن هناك استقرار في دالة النمو الاقتصادي وان هناك علاقة تبادلية بين النفقات الحكومية الاستثمارية والنمو الاقتصادي من ناحية وبين النمو الاقتصادي والنفقات الحكومية من ناحية اخرى.

دراسة (Lai،Cheng، 1997) والتي بحثت في العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي جنبا الى جنب مع عرض النقد في اطار multivariate وعن طريق تطبيق تقنيات

(Var) لبيانات كوريا الجنوبية للفترة (1954-1994). وقد تم استخدام منحنى فيلبس واختبار جذر الوحدة واختبارجوهانسن وقد توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية كما أنها وجدت ان المعروض من النقد يؤثر على النمو الاقتصادي كذلك وان النتائج تتفق مع الدراسات السابقة التي تكشف عن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي.

3-1-3 دراسات توصلت الى وجود علاقة سالبة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي:

دراسة (شطناوي، 1996) والتي تميزت بمحاولتها قياس حجم القطاع الحكومي في الاردن، ومن ثم دراسة أثر هذا الحجم على النمو الاقتصادي للفترة 1970-1992 ، حيث تعتمد الدراسة على تقدير نموذج راتي رام لدراسة أثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث بينت النتائج أن حجم القطاع الحكومي مقاسا بمتغير النفقات الحكومية العامة كان له أثر سلبي على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، وأما عن حجم القطاع الحكومي مقاسا بمتغيرات : الايرادات الحكومية المحلية والانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والعمالة في القطاع الحكومي لم يكن لها أثر واضح على النمو الاقتصادي.

وسعى (بيطار،1990) في دراسته عن النفقات العامة في الاردن،الى اكتشاف أهم العوامل المفسرة لتزايد النفقات العامة في الاردن من ناحية ودراسة أثر تلك النفقات على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني من ناحية اخرى خلال الفترة 1967-1987 واستطاعت الدراسة الوقوف على أهم العوامل المفسرة لزيادة النفقات العامة في الأردن والتي كان أبرزها : التحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الانتاج في الاقتصاد الوطني والدور الذي لعبته الدولة في

إحداث هذا التحول وأثر الزيادة الحادة في المساعدات الخارجية للأردن والتي ترتبت عن ارتفاع أسعار النفط العربي والتي أدت الى رفع مستويات الايرادات والنفقات العامة في الاردن ، كما بينت الدراسة تدني الاثار الاقتصادية الايجابية وارتفاع الاثار السلبية التي تركتها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة حيث وجد أن أثر هذه النفقات على الناتج القومي كان منخفضا ، وبينت الدراسة أن الأثر المباشر للنفقات العامة الجارية على حجم الاستثمارات الخاصة قد كان سلبي في حين كان الأثر المباشر للنفقات العامة الاستثمارية على هذه الاستثمارات ايجابي وقد كانت النفقات العامة في الاردن هي المسؤولة عن زيادة عجز الميزان التجاري و الموازنة العامة، وتزايد الاقتراض الدخلي والخارجي وارتفاع مستوى الأسعار.

4-1-3 دراسات توصلت الى عدم وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي

دراسة (الشامسي والسويدي،1997) التي قامت بدراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في الاردن خلال الفترة (1969-1993) باستخدام اختبار جرانجر، وحيث ناقشت هذه الدراسة قانون فاجنر الذي يهتم بدراسة سلوك الانفاق العام واستعرضت صيغه المختلفة، وتبين من الدراسة أن قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الاردني حيث أن العلاقة ضعيفة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي ومن ثم ارتأت الدراسة أن السياسة الاقتصادية تستلزم تقليص الجهاز الحكومي وتضييق حدود مسؤلية الدولة وإحداث تصحيحات هيكلية في الاقتصاد تستهدف خفض الانفاق العام وتقليص الاعانات وكافة أشكال الدعم لتصحيح العجز في الموازنة العامة.

كما هدفت دراسة (الحموري،بيطار،1994) الى بيان أثر زيادة النفقات العامة على زيادة العجز في الموازنة العامة ، الاقتراض الحكومي ، الأسعار والنمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (1967-1993)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة النفقات العامة قد كان لها دور قوي في زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة الاقتراض الداخلي وزيادة الاسعار في حين كان اثرها ضعيفا على النمو الاقتصادي في الاردن.

اما دراسة (الزيود، 1989) حول الانفاق العام واثره على الاقتصاد الاردني للفترة (1970-1986) والتي هدفت الى تحليل وتقدير وتقييم الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني وهي : الناتج القومي الاجمالي، مستوى التشغيل، الاستهلاك الخاص، الاستثمار، والمستوى العام للأسعار، وقد أظهرت الدراسة أن النفقات العامة حساسة للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي، بينما درجة استجابة الناتج القومي الاجمالي للتغيرات في النفقات العامة منخفضة.

5-1-3 دراسات توصلت الى وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم.

دراسة (Ezirim, Muoghalu, Elike, 2008) قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النفقات العامة والتضخم في الولايات المتحدة الامريكية باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج جرانجر للفترة (1970-2002) وتوضح النتائج بأن هنالك علاقة سببية ثنائية بين نمو النفقات العامة والتضخم في الولايات المتحدة الامريكية حيث أن الانخفاض في النفقات العامة يؤدي الى انخفاض التضخم .

وفي دراسة (الطراونة وملاوي، 2004) التي هدفت الى بيان أثر نمو عرض النقد والانفاق الحكومي على التضخم في الاردن للفترة (1967-2000) وقد قامت بتحليل وتقدير العوامل

الرئيسية المؤثرة في ظاهرة التضخم باستخدام المنهج القياسي المسمى بنموذج vector autoregression model وقد تبين من نتائج التحليل أن العامل الأهم في التأثير على التضخم هو حجم العرض النقدي حيث اظهرت التقديرات أن (44%) من التغيرات في مستويات الأسعار كان العرض النقدي مسؤولا عنها، بينما أثر الانفاق الحكومي بحوالي (30%) من التغيرات في معدلات التضخم التي حدثت في فترة الدراسة، وقد جاءت النتائج مطابقة لنتائج الدراسات السابقة حول الاردن ومؤيدة لنتائج النظرية النقدية.

دراسة (Rad,2003) تهدف هذه الدراسة الى تحليل تجريبي عن عجز الموازنة الحكومية ، ونمو عرض النقد والتضخم في جمهورية ايران الاسلامية ، واستخدمت نظام المعادلة في وقت واحد لدراسة أثر التضخم على الايرادات والنفقات الحكومية، وذلك باستخدام بيانات تفصيلية وقد اظهرت النتائج أن العجز في ميزانية الحكومة سوف تزيد في حالة التضخم بالاضافة الى ذلك فإن العجز سوف يؤدي الى زيادة عرض النقد وهذا سيؤدي الى زيادة التضخم في ايران.

وبعد الاطلاع على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وجدت الباحثة أن الدراسات العربية وخصوصاً الاردنية منها والتي تطرقت لتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لم تغطي الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة، بالاضافة الى أن هذه الدراسة تتميزعن باقي دراسات كونها ستدرس العلاقة بين النفقات الحكومية بشقيها الجارية والرأسمالية في الاردن وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي بالاضافة الى بيان اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في المدى القصير والمدى البعيد.

وبالاطلاع على الدراسات الاجنبية، لاحظت الباحثة أن غالبية هذه الدراسات قد استخدمت الاختبارات الاحصائية المتمثلة باختبار استقرار البيانات للسلاسل الزمنية، واختبار تحليل

التكامل المشترك، وكذلك إختبار جرانجر السببي. وعليه تم إعتماد هذه الاختبارات الاحصائية لغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

1-4 المقدمة

يستعرض هذاالفصل في محتواه منهجية الدراسة المستخدمة ،ابتداء بطرق جمع البيانات ومن ثم نموذج الدراسة والتعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة مرورا بالاساليب المستخدمة لضمان النتائج من خلال فحص استقرار البيانات وتقدير العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة ، واتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات بغية تحقيق اهداف هذه الدراسة.

2-4 بيانات الدراسة ومصادرها:

تستخدم هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1980-2009) ، وقد تم الاعتماد على عدد من المصادر والمراجع والكتب والدراسات ، وعلى ادبيات الدراسة باللغتين العربية والانجليزية ، والتي غطت الجزء النظري من الدراسة ، كما تم الاعتماد على مجموعة من النشرات والتقارير الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي الاردني ، ووزارة المالية الاردنية ، ودائرة الاحصاءات العامة، لجمع البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة : النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، والتضخم.

3-4 النموذج القياسي والتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة السببية بين النفقات الحكومية بشقيها (الجارية والرأسمالية) في الاردن للفترة (1988-2009)، وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي، التضخم ، والبطالة ، حيث سيتم استخدام القيم الحقيقية لهذه المتغيرات، وذلك لأن الحكومات في إعداد موازنتها تأخذ بعين الإعتبار مستوى التضخم، حيث يؤثر مستوى التضخم على المستوى

الحقيقي لكل من االنفقات والناتج المحلي الإجمالي، وتم اعتبار أسعار 1999 كسنة أساس لتقليل أثر التضخم .

وفقا لاختبار جرانجر للعلاقة السببية (Granger Causality) القائم على نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، يمكن التعبير عن العلاقة بين النفقات الحكومية بشقيها والناتج المحلي الاجمالي بالمعادلات المقدرة التالية :

$$\Delta CUEXP_t = \upsilon_1 + \sum_{t=1}^{n} \alpha_t \Delta RCUEX_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \beta_t \Delta RCAEX_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \gamma_t \Delta RGDP_{t-1} + \theta_1 R_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta CAEXP_t = \upsilon 2 + \sum_{t=1}^{n} \beta_t \Delta RCAEX_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \alpha_t \Delta RCUEX_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \gamma_t \Delta RGDP_{t-1} + \theta_2 R_{t-1} + \xi_t$$

$$\Delta RGDP_t = \upsilon 3 + \sum_{t=1}^{n} \gamma_t \Delta RGDP_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \alpha_t \Delta RCUEX_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \beta_t \Delta RCAEX_{t-1} + \theta_3 R_{t-1} + \omega_t$$

$$\Delta INF_t = \upsilon 4 + \sum_{t=1}^{n} \delta_t \Delta INF_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \alpha_t \Delta RCUEX_{t-1} + \sum_{t=1}^{n} \beta_t \Delta RCAEX_{t-1} + \theta_4 R_{t-1} + \varpi_t$$

$$\Delta UNE = \upsilon 5 + \sum_{t-1}^{n} \infty \Delta UNE_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \alpha_t \Delta RCUEX_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \beta \Delta RCAEX_{t-1} + \theta_5 R_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن :

RCUEX : النفقات الجارية وهي تلك النفقات الضرورية لتسيير الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء الخدمات وتنفيذ المشاريع وتشمل الرواتب والأجور والعلاوات، والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية ونفقات اخرى تنفقها الدولة مقاسه بالدينار الأردني وبالاعتماد على أسعار عام 1999 كسنة أساس، وسيتم احتسابها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

RCAEX : النفقات الرأسمالية وهي تلك النفقات التي تؤدي الى زيادة رأس المال القومي والتي تؤثر في تحريك النشاطات الاقتصادية. وسيتم احتسابها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

RGDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويقصد به قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة بالاعتماد على أسعار عام 1999 كسنة أساس.

وأكدت الادبيات الاقتصادية النظرية على دور الانفاق العام في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي حيث ترى النظرية العامة الكينزية ان الانفاق العام يشكل جزءا من الطلب الكلي ، الامر الذي يعني ان زيادة النفقات العامة يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع والخدمات ، ومع افتراض ان الجهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة فإن الزيادة في النفقات العامة سوف يذهب من خلال ما يعرف بالمضاعف الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .ونستنتج من ذلك وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي.

اما بالنسبة للدراسات الحديثة ، فقد توصلت بعضها الى وجود علاقة سببية متبادلة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (الحقباني 2004، ال شيخ 2002، خياط 2001، Cheng,1997)، وتوصل البعض الاخر الى وجود علاقة سببية تتجه من الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي، وأن الانفاق الحكومي يلعب دور فعال في النمو الاقتصادي (المشرقي 2007، الطاهر2001، Ram,1988; Dash,2008; Chimobi,2009).

بينما نفترض في دراستنا هذه وجود علاقة سببية تبادلية ذات دلالة احصائية بين النفقات الحكومية في الاردن والناتج المحلي الاجمالي .

UNE : البطالة وهي تعني عدم القدرة على توفير فرص العمل لمجموعة من الباحثين عنه والقادرين عليه.ويقاس معدل البطالة = (عدد الافراد المتعطلين من عمر 15 الى اقل من 65 سنة*100%) / (عدد الافراد المتعطلين + العاملين).

ورأى كينز ان السبب الرئيسي للبطالة هو عدم كفاية الطلب الكلي أي النقص بالانفاق على السلع والخدمات بحيث لا يكفي لعمل الاقتصاد بكامل طاقاته الانتاجية التي لا تتغير في الامد القصير، وان معالجة البطالة لا يمكن أن تتم الا بزيادة الطلب الكلي (الانفاق الكلي) وأن أفضل طريقة لذلك هي زيادة الانفاق الحكومي.

اما الدراسات الحديثة فقد توصلت بعضها الى وجود علاقة قوية بين البطالة والانفاق الحكومي ، وان معدل البطالة يرتبط بمعدل النمو في الانفاق العام ، فعندما يرتفع معدل البطالة يجب على الحكومة ان تزيد الانفاق كوسيلة لدعم مشاريع التنمية لحل هذه المشكلة. (Abu Tayeh,2011)

ونفترض في هذه الدراسة وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي والبطالة.

INF : التضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال سنة معينة . سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة أو العكس، أو بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج.

يفترض كينز أن الزيادة في الانفاق العام الكلي هي العامل الفعال في تحديد حركات الاسعار نحو الارتفاع والسبب الرئيسي في ظهور الارتفاعات التضخمية للاسعار ، بشرط أن تكون الزيادة في الانفاق العام زيادة شاملة ومطردة ، وأن يكون ارتفاع حجم الانفاق العام يفوق ارتفاع حجم المنتجات.

وقد بينت الدراسات الحديثة أن زيادة النفقات الحكومية لها دور ايجابي في ارتفاع مستوى الاسعار(الحموري،1994، بيطار،1990، Ezirim,Muoghalu,2008).

ونفترض في دراستنا الحالية وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والتضخم.

وتشيرΔ في المعادلات السابقة الى الفرق الأول، وتعبر (n) عن فترة التباطؤ، θtR_{t-1} تمثل القيمة المتبقية لفترة التباطؤ للإنحدار المشترك، أي هي المعامل الذي يمثل سرعة تصحيح التوازن في المدى الطويل بين النفقات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتكمن أهمية هذه المعادلات في المساعدة في تحديد طبيعة العلاقة السببية، وإمكانية تقييمها في المدى القصير بين متغيرات الدراسة عن طريق فحص المعنوية المشتركة (التضامنية) للمعادلات السابقة،

وكذلك الحصول على معلومات حول طبيعة العلاقة في المدى الطويل بفحص معنوية نموذج تصحيح الخطأ.

إن المعادلات السابقة تبين سلوك المتغيرات في الأجل القصير وفي نفس الوقت العلاقة طويلة الأجل المتضمنة في حد تصحيح الخطأ، وتشير معنوية إحصائية (t) لحد تصحيح الخطأ $\theta_i R_{t-1}$ وجود علاقة سببية طويلة الأجل، بينما تشير معنوية إحصائية (F) المشتركة (التضامنية) للمتغيرات المستقلة المتباطئة وجود علاقة سببية قصيرة الأجل.

4-4 الأساليب الإحصائية

ان مصداقية النتائج تعتمد الى حد كبير على اختبار الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لمعرفة ما اذا كان اي من هذه المتغيرات ساكنا ام لا.كما ان اختبار السببية الذي اقترحه (Granger 1969) وطوره يتطلب التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit root test).

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة اذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، اما اذا كانت البيانات في حالة نمو او هبوط وتعتمد على اتجاه زمني فتكون السلسلة غير مستقرة (Nonstationary). ومن اهم الاساليب المستخدمة في فحص استقرار السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة (Unit root test) والذي تعتمد فكرته على المعادلة الآتية:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon$$

فإذا كانت (ρ) معنوية احصائية دل ذلك على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر الوحدة وعليه يجب معالجتها لتكون مستقرة وذلك باللجوء الى الفروق التي تكون درجتها (1,2,3,....,d). وتقرأ $Y_t \sim I(d)$، ان بيانات السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة (d). وقد

اوضحت اغلب الدراسات التطبيقية ان بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما تعاني من عدم الاستقرار لذا يجب معالجتها، ومن اكثر الطرق استخداما وشيوعا هو اختبار ديكي- فولر الموسع .Augment Dickey-Fuller

يستخدم التكامل المشترك اذا كانت بيانات السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة تكاملها واحدة، لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها. فإذا كانت البيانات متكاملة من الدرجة الصفرية لابد من اضافة حد تصحيح الخطا Error Correction Term الى نموذج السببية لتحديد السببية في الاجل الطويل.

وفي حالة وجود استقرار في البيانات وتكامل مشترك، فإننا نستطيع استخدام نموذج جرانجر للسببية (Granger causality) لفحص العلاقة السببية بين النفقات الجارية **(RCUEX)** والرأسمالية **(RCAEX)** من جهة والناتج المحلي الاجمالي **(GDP)** من جهة أخرى، وفحص العلاقة السببية بين النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية من جهة والتضخم **(INF)** والبطالة **(UNE)** من جهة اخرى.

5-4 نتائج التحليل القياسي

يقوم تحليل العلاقة السببية بين النفقات الحكومية من جهة والناتج المحلي الاجمالي والبطالة والتضخم من جهة اخرى على ثلاث خطوات:

اولا: اجراء اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة.

ثانيا: استخدام اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) اذا كانت بيانات السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة تكاملها واحدة، لاختبار وجود توازن طويل الاجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها.

ثالثا: تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات موضع الدراسة وبيان اتجاهها باستخدام نموذج جرانجر للسببية (Granger Causality) القائم على نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model).

1-5-4 نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

لاجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) يجب علينا فحص استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة : النفقات الجارية الحقيقية، النفقات الرأسمالية الحقيقية، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، التضخم، والبطالة. وقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augment) Dickey-Fuller والقائم على المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 T + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \delta_1 \Delta Y_{t-1} + e_i$$

حيث (Y_t) تمثل السلسلة الزمنية المراد اختبارها في السنة (t) ، و(e_i) حد الخطأ، وان (m) تمثل عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ والتي تم تحديدها وفقاً لمعيار (Akaike information criteria) ومعيار (Schwartz Bayesian Criteria). و α_1 هي الحد الثابت، و(T) المتجه الزمني (Trend)، واما (α_2) فهي معامل المتجه الزمني، كما سيتم اجراء اختبار ديكي –فولر الموسع بدون الحد الثابت (Constant) مرة، وبدون الحد الثابت والمتجه الزمني (Trend) مرة اخرى، ومن ثم اختيار الصيغة الافضل.

وينطوي اختبار ديكي- فولر الموسع على اختبار فرضية العدم ($\beta = 0$) مقابل الفرض البديل ($\beta = 1$) فإذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الحرجة (القيمة المطلقة) نقبل الفرض البديل والذي يشير الى ان السلسلة مستقرة ونرفض فرضية العدم والعكس اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم بان السلسلة غير مستقرة، والمستخرجة من جدول .(Mackinnon,1996).

ويبين الجدول رقم (4-1) نتائج اختبار جذر الوحدة عن طريق اجراء اختبار ديكي – فولر الموسع (Augment Dickey-Fuller) لفحص استقرار البيانات.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-1) الى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، حيث أن قيم (t) المحسوبة أقل من قيم (t) الحرجة في قيمتها المطلقة ، مما يعني أنها غير معنوية احصائيا، وعليه تم رفض الفرضية البديلة لهذه المتغيرات والتي تنص على سكون (RCAEX,RCUEX, RGDP,INF, UNE) في مستوياتها ولكن عند احتساب الفرق الاول لها ، نجد انها اصبحت معنوية عند مستوى ثقة يتراوح بين 95% الى 99%. مما يعني قبول فرضية العدم الممثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتواءها على جذر الوحدة وذلك بالاعتماد على سبع فترات تباطؤ ((Lag(7) والتي تم تحديدها عند القيمة العليا لمعيار (Akaike Info Criterion). وعليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة : النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة والتضخم، متكاملة من الدرجة I(1) مما يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

جدول (4-1)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

السكون في المستوى (Stationary at level)		
المتغير	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية
RCAEX	-1.13	-3.72
RCUEX	-2.75	-3.69
RGDP	1.77	-3.71
INF	-3.17	-3.67
UNE	-2.01	-3.67
السكون بعد اخذ الفرق الأول (Stationary at first difference)		
RCAEX	-5.28*	-3.72
RCUEX	-7.27*	-2.68
RGDP	-3.06**	-2.98
INF	-4.96*	-3.68
UNE	-5.53*	-3.68

* مستقر دون الحد الثابت وعلى مستوى دلالة احصائية 1%.

** مستقر دون الحد الثابت وعلى مستوى دلالة احصائية 5%.

2-5-4 نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

عند اجراء اختبار جوهانسن لفحص التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. يجب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length)، لأن النتائج المستخرجة حساسة لعدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي ، لحد الخطأ. ومن أجل اختيار العدد الأمثل

لفترات التباطؤ الزمني المناسبة، قد تم استخدام (VAR Lag Order Selection Criteria) والذي يعتمد على استخدام عدة معايير*.

يبين الجدول رقم (4-2) ابرز نتائج هذا الاختبار اعتمادا على معاييره المدرجة. ويشير الجدول أن فترات التباطؤ المناسبة للنفقات الحكومية الحقيقية والناتج المحلي الاجمالي (RGDP, RCAEX, RCUEXP) هي (1) . وقد أشار الى هذه القيمة جميع المعايير المدرجة ما عدا معيار (AIC)، ولكن لعدم امكانية استنباط العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة باستخدام فترة تباطؤ واحدة سوف نستخدم فترة تباطؤ (5) فترات وذلك بالاستناد على معيار (AIC)، وعليه نحتاج الى خمس فترات تباطؤ لألغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

كما بين الجدول (4-2) الى أن فترات التباطؤ المناسبة للنفقات الحكومية الحقيقية والتضخم (INF, RCAEX, RCUEX) هي ثلاث فترات تباطؤ وقد أشار الى هذه القيمة كل من معيار (FBE, AIC, HQ). وأما بالنسبة لفترات التباطؤ المناسبة للنفقات الحكومية الحقيقية والبطالة (UEM, RCAEX,RCUEX) فقد كانت (4) فترات .

* المعايير المستخدمة في اختبار (VAR Lag Order Selection Criteria) هي :

LR :sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

جدول رقم (4-2)

نتائج اختبار (VAR Lag Order Selection Criteria) وفقا لمعاييره المدرجة

عدد فترات التباطؤ الزمني (L)	LR	FPE	AIC	SBC	HQ	Log L
النفقات الجارية الحقيقية، النفقات الرأسمالية الحقيقية، الناتج المحلي الاجمالي						
0	NA	22.2E-08	-9.11	-8.96	-9.07	116.89
1	104.73*	3.13E-10*	-13.37	-12.79*	-13.21*	179.23
2	8.95	4.06E-10	-13.15	-12.13	-12.87	185.45
3	5.66	6.30E-10	12.81	-11.35	-12.40	190.17
4	13.93	4.93E-10	13.25	-11.35	-12.72	204.68
5	10.55	4.54E-10	13.70*	-11.40	-13.05	219.34
النفقات الجارية الحقيقية ، النفقات الرأسمالية الحقيقية ، التضخم						
0	NA	8.30E-06	-3.18	-3.03	-3.14	42.82
1	44.63*	2.05E-06	-4.59	-4.00*	-4.42	69.39
2	11.13	2.36E-06	-4.49	-3.46	-4.20	77.12
3	16.51	1.77E-06*	-4.87*	-3.40	-4.46*	90.88
النفقات الجارية الحقيقية ، النفقات الرأسمالية ، البطالة						
0	NA	1.71E-06	-4.76	-4.61	-4.72	62.53
1	54.11*	2.70E-07*	-6.61	-5.51	-6.45	94.74
2	11.47	3.05E-07	-6.53	-4.65	-6.25	102.7
3	4.45	5.12E-07	-6.11	-4.60	-5.70	106.4
4	13.33	4.21E-12	-7.30*	-6.03*	-6.65*	120.3

وقد طور جوهانسن تقنية قياسية لفحص العلاقة التكاملية المشتركة بين مجموعة من المتغيرات.

أما بالنسبة لكيفية تطبيق اختبار جوهانسن (Johansen, 1995)، فقد طور جوهانسن اختبارين اختبارين احصائية لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات ، وهما :

1) Trace Test

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

2) Maximal Eigenvalue

$$\lambda_{\max} = -T \; In\,(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويعتمد هذان الاختباران على فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك. ويبين الجدول رقم (3-4) ابرز نتائج هذين الاختبارين .

تشير نتائج اختباري (Trace Test) و(Maximal Eigenvalue Test) الواردة في الجدول رقم (3-4) الى وجود تكامل مشترك بين النفقات الحكومية الحقيقية (الجارية والرأسمالية) والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى ثقة 5 %. حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين وعند مستوى دلالة 5% أكبر من القيمة الجدولية. وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين النفقات الحقيقية (RCAEX, RCUEX) والناتج المحلي الاجمالي (RGDP) . والتي تدل على وجود علاقة طويلة الاجل بين النفقات الحكومية والناتج المحلي الاجمالي.

جدول (4-3)

نتائج اختبار التكامل المشترك للنفقات الحقيقية والناتج المحلي الاجمالي حسب اختباري

(Trace Test) و (Maximal Eigenvalue Test)

النفقات الجارية الحقيقية ، النفقات الرأسمالية ، والناتج المحلي الاجمالي					
Hypothesized No.of CE	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Critical Value
None*	0.94	74.97	29.7	70.11	21.13
At most 1	0.17	4.86	15.49	4.66	14.27
At most 2	0.008	0.19	3.84	0.19	3.84

*تشير الى رفض الفرضية عند مستوى دلالة احصائية 5%.

جدول رقم (4-4)

نتائج اختبار التكامل المشترك للنفقات الحقيقية والتضخم حسب اختباري

(Trace Test) و (Maximal Eigenvalue Test)

النفقات الجارية ، النفقات الرأسمالية ، التضخم					
Hypothesized No.of CE	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Critical Value
None	0.38	29.67	28.79	21.76	21.13
At most 1	0.35	15.90	15.49	11.56	14.26
At most 2	0.15	4.33	3.84	4.33	3.84

و يظهر من النتائج الواردة في الجدول رقم (4-4) وجود تكامل مشترك بين النفقات الحقيقية (الجارية، الرأسمالية) ومعدل التضخم. حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين وعند

مستوى دلالة 5% أكبر من القيمة الجدولية. وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين النفقات الحكومية الحقيقية (RCUEX, RCAEX) ومعدل التضخم (INF). والتي تدل على وجود علاقة طويلة الاجل بين النفقات الجارية ومعدل التضخم.

جدول رقم (4-5)

نتائج اختبار التكامل المشترك للنفقات الحقيقية والبطالة حسب اختباري

(Maximal Eigenvalue Test) و (Trace Test)

النفقات الجارية ، النفقات الرأسمالية ، والبطالة					
Hypothesized No.of CE	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Critical Value
None*	0.573	35.81	29.79	23.85	21.13
At most 1	0.258	11.95	15.49	8.38	14.26
At most 2	0.119	3.56	3.84	3.56	3.84

*تشير الى رفض الفرضية عند مستوى دلالة احصائية 5%.

وأما النتائج الواردة في الجدول رقم (4-5) فتشير الى وجود تكامل مشترك بين النفقات الحقيقية (الجارية، الرأسمالية) ومعدل البطالة، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين وعند مستوى دلالة 5% أكبر من القيمة الجدولية، وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين النفقات الحقيقية (RCAEX, RCUEX) ومعدل البطالة (UNE). مما تدل على وجود علاقة طويلة الاجل بين النفقات الجارية ومعدل البطالة.

4-5-3 نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)

*تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ الواردة في الجدول رقم (4-6)، الى أن معامل حد تصحيح الخطأ θi معنوي من الناحية الاحصائية للمتغيرات الدراسة (RGDP, INF, UEM) وذلك حسب احصائية (t) وعند مستوى دلالة (5%) ، حيث نجد أن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يحتاج الى (2.10) سنة حتى يعود الى التوازن في قيمه، وأن تأثير التغير في النفقات الجارية الحقيقية (RCUEX) موجب على التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP)، حيث أن الزيادة في النفقات الجارية الحقيقية تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، وذلك لأن الزيادة في النفقات الجارية تؤدي الى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة حجم الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب، مما ينعكس ايجابا على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي. أما النفقات الرأسمالية الحقيقية (RCAEX) فتؤثر ايجابا على التغير في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير والطويل، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة كل من المشرقي (2007) ، والطاهر(2001) ، Chimobi (2009) ; Dash (2008) ; Ram (1988) . كما تشير نتائج التقدير في الجدول (4-6) الى أن التضخم (INF) يحتاج الى (100%) من السنة القادمة حتى يعود الى التوازن في قيمه، وأن تأثير التغير في النفقات الجارية الحقيقية (RCUEX) موجب على التغير في معدل التضخم (INF)، حيث أن زيادة النفقات الجارية الحقيقية تؤدي الى زيادة معدل التضخم، ولم يكن هنالك تأثير للتغير في النفقات الرأسمالية (RCAEX) على التغير في التضخم. وهذا يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة الحموري (1994) ، بيطار (1990) ، Ezirim, Muoghalu (2008). والتي بينت أن زيادة النفقات الحكومية لها دور ايجابي في ارتفاع مستوى الاسعار، وهذا الارتفاع ناتج عن الزيادة في الطلب الكلي الناتج عن زيادة النفقات الحكومية .

* توجد النتائج كاملة في الملحق الاحصائي ، جدول رقم (4-6-1)

جدول (4-6)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Estimates)

Error تصحيح الخطأ correction	dependent variables المتغيرات التابعة		
	ΔGDP	ΔINF	ΔUNE
Constant الحد الثابت	0.107* [3.024]	0.177 [-0.198]	0.183 [0.490]
Δ(INF(-3))	–	0.234411 [-0.974]	–
Δ(UNE(-4))	–	–	0.041 [0.233]
Δ(GDP(-5))	0.458 [-1.947]	–	–
Δ(RCUEX(-3))	2.77 [-1.830]	23.26 [-0.268]	–
Δ(RCUEX(-4))	3.70* [-2.912]		44.666 [1.439]
Δ(RCUEX(-5))	3.688* [-3.606]	–	–
Δ(RCAEX(-3))	3.11* [-5.435]	48.47 [0.890]	-53.35* [-2.55]
Δ(RCAEX(-4))	1.23 [-1.643]	–	-23.83 [-0.907]
Δ(RCAEX(-5))	2.685* [-2.99]	–	–
θi	-0.484* [6.98519]	-1.00* [-2.69]	-0.378* [-2.52]
R-squared	0.95	0.72	0.76
F-statistic	8.73	4.02	2.72

t-statistics in [ ] *significant at 5% level

كما نلاحظ ايضا من الجدول السابق أن البطالة (UNE) تحتاج الى (2.92) سنة حتى تعود الىالتوازن في قيمها. ولم يكن هنالك تأثير للتغير في النفقات الجارية الحقيقية (RCUEX) على

نسبة البطالة ، بينما كان تأثير التغير في النفقات الرأسمالية الحقيقية (RCAEX) سالب على التغير في نسبة البطالة، أي ان الزيادة في النفقات الرأسمالية تؤدي الى تخفيض نسبة البطالة.

4-5-4 نتائج اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality test)

تعد مساهمة (1969) Grager الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية. حيث يستخدم اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality) في اختبار السلاسل الزمنية بين المتغيرات الاقتصادية، وطبقا لهذا الاختبار فإن التغير القيم الحالية والماضية لمتغير ما (Xt) يسبب التغيرفي متغير اخر (Yt) بمعنى أن (Xt→Yt)، ويمكن كتابة العلاقة بالشكل الآتي:

$Y = f(X)$

ويتطلب اختبار (Ganger Causality) إجراء اختبار F للتعرف على معنوية معلمات القيم الحالية والسابقة للمتغير X كمجموعة، فإذا كانت F المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة ل F فإن ذلك يؤدي الى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وتتم صياغة فرضية العدم (Null hypothesis) بالشكل الآتي:

Null hupothesis: X does not Granger Cause Y

ويوضح الجدول رقم(4-7) نتائج اختبار(Granger Causality)، ومن الواضح رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية بين النفقات الحكومية (الجارية ، الرأسمالية) والناتج المحلي الاجمالي والبطالة والتضخم.

جدول رقم (4-7)

نتائج اختبار السببية (Granger Causality)

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob.
CUEXP does not Granger Cause GDP	0.89	0.50
GDP does not Granger Cause CUEXP	0.81	0.55
CAEXP does not Granger Cause GDP	1.18	0.36
GDP does not Granger Cause CAEXP	0.96	0.47
CUEXP does not Granger Cause UNE	2.37	0.09
UNE does not Granger Cause CUEXP	0.54	0.73
CAEXP does not Granger Cause UNE	0.92	0.49
UNE does not Granger Cause CAEXP	2.51	0.07
CUEXP does not Granger Cause INF	1.35	0.30
INF does not Granger Cause CUEXP	0.61	0.68
CAEXP does not Granger Cause INF	2.21	0.11
INF does not Granger Cause CAEXP	2.41	0.08

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 ملخص النتائج

بناء على نتائج التحليل الوصفي والقياسي الذيتم اجراءه على متغيرات الدراسة لغايات تحقيق اهدافها ، يمكننا تلخيص هذه النتائج بالنقاط الآتية:

1- تبين من الدراسة أن هناك اتجاه عام لتزايد النفقات الحكومية في الاقتصاد الاردني، سواء كان ذلك بقيمها الاسمية أو قيمها الحقيقية.

2- أن الأهمية النسبية للنفقات الجارية من اجمالي النفقات اكبر من الاهمية النسبية للنفقات الرأسمالية في الأردن للفترة الزمنية (1980-2009).

3- أن الأهمية النسبية للنفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من (48.8%) عام 1980 الى (33.5%) عام 2009.

4- انخفاض نصيب الفرد من النفقات العامة وبالاسعار الثابتة من (714.5) دينار في عام 1980 الى (699.9) دينار في عام 2009، وهذا الانخفاض يعطي مؤشر على أن معدلات النمو السكاني كانت تزداد بمعدلات أكبر من معدلات النمو في النفقات العامة والذي يعكس حدوث انخفاض في مستوى الاشباع من الحاجات العامة في الاردن.

5- بعد إجراء اختبار التكامل المشترك تبين أن النفقات العامة بشقيها الجاري والرأسمالي والناتج المحلي الاجمالي على تكامل مشترك فيما بينها مما يضمن وجود علاقة طويلة الأجل بينهما. وانهما يتجهان الى التوازن في الاجل الطويل. كما تبين أيضا وجود تكامل مشترك بين النفقات الحكومية والتضخم والبطالة.

6- أظهر اختبار التكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين النفقات الحكومية الحقيقية (الجارية، الرأسمالية) ومعدل التضخم، وبين والنفقات الحكومية الحقيقية (الجارية والرأسمالية) ونسبة البطالة.

7- أشارت النتائج الاحصائية لنموذج الدراسة وجود علاقة سببية تتجه من النفقات الجارية الحقيقية والنفقات الرأسمالية الحقيقية الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن الزيادة في النفقات الحكومية سواء كانت الجارية أو الرأسمالية تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والبعيد.

8- بينت النتائج الاحصائية وجود علاقة سببية تتجه من النفقات الجارية الحقيقية الى معدل التضخم، حيث أن الزيادة في النفقات الجارية الحقيقية تزيد من معدلات التضخم.

9- وأظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقة سببية تتجه من النفقات الرأسمالية الحقيقية الى نسبة البطالة، حيث أن الزيادة في هذه النفقات تؤدي الى تخفيض نسبة البطالة.

2-5 التوصيات:

1- الأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية بين كل من النفقات الحكومية (الجارية والرأسمالية) والناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة، عند إعداد الموازنات الحكومية القادمة. والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في النفقات الحكومية والتي تلعب دورا مهما في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، والبطالة.

2- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي على نحو يدعم الدور الاقتصادي للدولة، ويساعد في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الإقتصادي مع محاولة توزيع مكاسب هذا النمو على طبقات المجتمع المختلفة، وذلك لتحقيق الارتفاع في مستويات المعيشة والرفاهة للمجتمع بجميع فئاته.

3-اعتماد سياسات التحفيز المالي الحكومية بزيادة الإنفاق العام الفعلي للمشاريع الإنتاجية لخلق فرص عمل، وزيادة الطلب الكلي وتفعيل دورة النشاط الاقتصادي والحد من الركود وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ،والتركيز على الإنفاق الاستثماري سواء في البنى التحتية أو المشاريع التي تتجاوز إمكانات القطاع الخاص.

المراجع باللغة العربية :

ال الشيخ، حمد بن محمد، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاقنر: شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الادارية، مجلد 14، العدد1، 2002، ص 135.

بيطار، فتحي، 1990، النفقات العامة في الاردن : أسباب زيادتها وأثارها الاقتصادية للفترة (1967-1987)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، اليرموك، الاردن.

الجالودي، جميل، العلاقة بين البطالة ومعدلات الاجور في الاردن (1981-1989)، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثالث، 1991.

الحقباني، مفرج، اختبار العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسات : العلوم الادارية، المجلد 31، العدد 1، 2004.

الحلاق، سعيد. المريان، نادر، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الاردن، دراسات: العلوم الادارية، المجلد 27، العدد 2، 2000.

الحموري، قاسم، بيطار، محمد، أثر زيادة النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاردن، مجلة أبحاث اليرموك، الاردن، المجلد 11، العدد 4، 1995، ص 277.

الخفاجي، عبيد، 1995، الأساليب المستخدمة في تقويم الاستثمارات الرأسمالية قي القطاع الصناعي المختلط في العراق، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.

خلف، فليح، المالية العامة، اربد- الاردن، عالم الكتب الحديث وجدارا للنشر، ط1، 2008، ص 118-122.

الخياط، سحر، 2001، تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

دائرة الاحصاءات العامة، مسح البطالة والعمالة لعام 2005، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006، ص 5-8.

الرفاعي، حسين، أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي: حالة الاردن (1976-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة ، اليرموك، 2006.

الرماني، زيد، البطالة- العمالة- الحل، دار طويق للنشروالتوزيع، الرياض، ط1، 1993، ص 13.

زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص 17.

بري، زين العابدين، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد 15، العدد 2، 2001.

الزيود، سامي، 1989، الانفاق العام وأثره على الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجامعة الاردنية، الاردن .

السويدي، عبدالله، الشامسي، شيخة، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في الاردن، ابحاث اليرموك، اربد- الاردن، المجلد 13، العدد1، 1997.

شطناوي، محمد ماجد، 1996، حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في الاردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الاردن.

عناية، غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان – الاردن، دار البيارق للنشر، ط1، 1998، ص 187.

عناية، غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.

كداوي، طلال، علاقة الانفاق الحكومي بالاداء الاقتصادي في سلطنة عمان : (1980– 2002)، تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 77، 2005، ص 109-118.

الطاهر، فريد، الانفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الملك فيصل، العدد 9، 2001.

الطراونة، سعيد، ملاوي، أحمد، تأثير عرض النقد والانفاق الحكومي على التضخم، أبحاث اليرموك، المجلد 20، العدد 3B، 2004.

الطراونة، صالح، التعريف بمشكلة البطالة في الاردن: ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة، وزارة التنمية الادارية ، 1998.

العيسى، نزار، الاقتصاد الكلي، عمان – الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

المشرقي، جمعة ابراهيم، تحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية في الاردن: (1976-2005)، رسالة ماجستير، اليرموك، 2007.

المطيري، حامد، أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : (1971-2002)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2005.

المهايني، محمد، المالية العامة والتشريع الضريبي، مكان النشر، منشورات جامعة دمشق، 2000. ص

المومني، رياض، بيطار، محمد، النفقات العامة في الاردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي : (1967-1987)، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 4، 1992.

هدسون، جون. العلاقات الاقتصادية الدولية. ترجمة : طه منصور. السعودية – دار المريخ للطباعة والنشر، ط1، 1987، ص 33.

الوادي، محمود، عزام، زكريا، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

المراجع باللغة الاجنبية:

Abu al-Foul, B and Al-Khazali, O, **"The Long Run Relationship Between Government Expenditures and Economic Growth Case of Jordan"**, Economics and Economic Education Research Journal. Vol 4, No 3, pp 49-60, 2003.

Alkatib, S. and Mishal, Z. **"The Long-Run Relationship Between Government Expenditure and Income: Evidence from Jordan"**, Mu'tah Lil-Buhuth Wad-Dirasat, Vol.21, No.5, 2006.

Al Quraan, A. **"Government Expenditures and Economic Growth: An Empirical Investigation"**, Abhath Al- Yarmouk, Humanities and Social,. Sciences Series, Vol. 13, No. 1. 1997. p. 41-51.

Ansari, Mohammed.**Testing the Relationship between Government Expenditure and National Income in Canada**: Employing Granger Causality and Cointegration Analysis, Managerial Finance 19, 31-47, (1993).

Chimobi, O. **Government Expenditure and National income: A Causality Test for Nigeria,** European Journal of Economic and Political Studies,vol 2, Is 2, 2009.

Dash, R. Sharma, Ch. **Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from India,** ICFAI Journal of public finance, vol 6, Is 3, 2008.

Dogan, E. **Government Expenditure and National Income: Causality Tests For Five South East Asian Countries**, International Business & Economics Research Journal, vol 5, No 10, 2006.

Ezirim, Chinedu B., Muoghalu, Mike I, Elike, Vchenna, **Inflation Versus Public Expenditure Growth In The US,** North American Journal of finance and banking research, Vol.2, No.2, 2008.

Johansen, S. **"Estimation and Hypotheis testing of Cointegration Vector in Gaussian Vector Auto Regressive Model".** Econometrica, vol 59, No 6, 1995.

Lai, T. W Cheng, B. **Government Expenditures and Economic Growth in South Korea: a Var Approach,** Journal of economic development, Vol.22, No.1, 1997.

Mankiw, G. Macroeconomics, second edition, Worth Publishers, 1994, pp 322-323.

Marvrov, Hristo, **The Size of Government Ependiture and the Rate of Economic Growth in Bulgaria,** Economic alternatives, Is.1, 2007.

Morley, Bruce, Perdikis, Nicholas, **Trade Liberalisation, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt,** the journal of economic development, Vol.22, No.1, 1997.

Onafowora, Olugbenga, **Public Expenditure and Economic Growth : New Evidence from OECD Countries.**

Podder, A. Hunking, N. " **The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policy : an Economtric Study of Canada",** Indian Economic Journal, vol xvii, No 4,1971.

Rad, Abbas, **the Effect of Inflation on Government Revenue and Expenditure: The case of the Islamic republic of Iran,** OPEC Review, Vol.27, No.4, 2003.

Ram.R. "**Additional Evidence on Causality between Government Expenditures and Economic development",** Southern Economic journal, Vol.54(3), 1988.

Turner, Paul, **Wealth Effect and Fiscal Policy in the 1930s,** the Economic History Review, New series,Vol.44, No.3, 1991.

الملاحق

جدول (1-6-4)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Estimates)

Error تصحيح الخطأ correction	dependent variables المتغيرات التابعة		
	ΔGDP	ΔINF	ΔUNE
Constant الحد الثابت	0.107* -0.03566 [3.02498]	-0.177 (-0.893) [-0.19882]	0.183 (-0.374) [0.49042]
Δ(GDP(-1))	0.359 (-0.224) [-1.59867]	–	–
Δ(GDP(-2))	0.41 (-0.22) [-1.88033]	-	-
Δ(GDP(-3))	1.01 (-0.23) [-4.33582]	-	-
Δ(GDP(-4))	0.458 (-0.235) [-1.94769]	-	-
Δ(GDP(-5))	0.458 (-0.235) [-1.94769]	–	–
Δ(INF(-1))	–	0.524 (-0.300) [1.74500]	–
Δ(INF(-2))	-	0.384 (-0.28581) [1.34246]	-
Δ(INF(-3))	–	0.234 (-0.240) [-0.97474]	–
Δ(UNE(-1))	–	–	-0.322 (-0.244) [-1.32052]
Δ(UNE(-2))	-	-	-0.374 (-0.22) [-1.69427]
Δ(UNE(-3))	-	-	-0.262 (-0.196) [-1.33390]
Δ(UNE(-4))	–	–	0.041

			(-0.176) [0.23361]
Δ(RCUEX(-1))	0.136 (-0.907) [-0.14984]	2.16 (-1.15) [-1.88231]	-36.70 (-53.30) [-0.68853]
Δ(RCUEX(-2))	1.164 -1.48737 [-0.78269]	2.65 (-98.43) [-2.69836]	32.618 (-44.95) [0.72557]
Δ(RCUEX(-3))	2.77 -1.51663 [-1.83084]	23.26 (-86.51) [-0.26896]	-2.716 (-35.08) [-0.07742]
Δ(RCUEX(-4))	3.70 -1.2703 [-2.91272]	-	44.666 (-31.03) [1.43948]
Δ(RCUEX(-5))	3.688 (-1.022) [-3.60674]	–	-
Δ(RCAEX(-1))	1.704 (-0.661) [-2.57691]	26.94 (-66.64) [-0.40432]	-32.53 (-20.74) [-1.56830]
Δ(RCAEX(-2))	1.709 (-0.398) [-4.29351]	0.73 -50.8351 [-1.44003]	23.105 (-21.91) [1.05441]
Δ(RCAEX(-3))	3.11471 -0.57302 [-5.43565]	0.484 (-54.43) [0.89057]	-53.35 (-20.91) [-2.55126]
Δ(RCAEX(-4))	1.227062 -0.74656 [-1.64363]	–	-23.83609 (-26.27) [-0.90707]
Δ(RCAEX(-5))	-2.685 (-0.896) [-2.99522]	-	–
θi	0.484 (-0.0692) [6.98519]	-1.00 (-0.371) [-2.69635]	-0.378 (-0.150) [-2.52215]
R-squared	0.95	0.72	0.76
F-statistic	8.73	4.02	2.72

Abstract

The impact of Government Expenditures on Jordanian Economy: for the period (1980-2009).

This study aimed at testing the impact of government expenditures (RCUEX, RCAEX) on Jordanian economy (RGDP, RCAEX, and RCUEX) using annual data for the period (1980-2009), based on available data in the Department of Statistics, and Jordanian Central Bank.

For this purpose, the study used descriptive statistics in some sections, in addition to using Johansen Cointegration Test, and Granger Causality Test.

The Johansen test results indicated asingle unique long run relationship between the variables used in this study.

The results showed a positive relationship between long-run real government expenditures (current and capital) and gross domestic product. and a positive relationship between current expenditures and inflation, and the existence of a negative relationship between capital expenditures and unemployment. The study recommends taking into account the causal relationships between each of the government expenditures (current and capital) and gross domestic product, inflation, unemployment, when preparing government budgets to come. and taking into account the changes in government

expenditures, which play an important role to influence the gross domestic product, inflation, and unemployment.

Key word:

Government expenditures ; RCUEX ; RCAEX ; RGDP ; INF ; UNE ; Granger Causality.